

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني  
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم إقتصادية  
التخصص: إقتصاد بنكي نقدي  
إعداد الطالب: محمد النذير نصيرة  
بعنوان:

**دور البنك المركزي في تقييم فعالية السياسة  
النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / بوختالة سمير ( أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) رئيسا

الدكتور / لخضر عبد الرزاق مولاي ( أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مشرفا

الدكتور / حجاج الهاشمي ( أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني  
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم إقتصادية  
التخصص: إقتصاد بنكي نقدي  
إعداد الطالب: محمد نذير نصيرة  
بعنوان:

**دور البنك المركزي في تقييم فعالية السياسة  
النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / بوختالة سمير ( أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) رئيسا

الدكتور / لخضر عبد الرزاق مولاي ( أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مشرفا

الدكتور / حجاج الهاشمي ( أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعلى من وهبني الله.. سيدي في الحياة من وقف بجاني دوما وشجعني على الاستمرار في

النجاح

...أبي العزيز " حفظه الله بدوامي الصحة والعافية...

من بسط الرحمن تحت قدميها الجنان.. من هي أعلى من الصحة وأعز من الحياة وصديقة عمري

...أمي الغالية التي ساندتني كثيرا... حفظها الله بدوامي الصحة والعافية

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل له مني جزيل الشكر....

إلى من قاسموني طفولتي ونور لي حياتي بوجودهم إخوتي....

إلى جميع مشايخي الكرامة

إلى زملاء الدفعة سنة الثانية ماستر إقتصاد بنكي نقدي...

إلى جميع أصدقائي...

# الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له."

وعملا بهذا الحديث واعترافا منا بالجميل، نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ مولاي لخضر عبد الرزاق الذي شرفنا قبوله وبكل تواضع الإشراف ومتابعة هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي، فلا نجد الكلمات التي ترد الجميل فنرجو من الله أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير. كما لا يفوتنا أن نتقدم بالتحية والشكر إلى كل من ساهم في إنجاز بحثنا ولو بالكلمة الطيبة، دون أن ننسى شكرنا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

بارك الله فيكم جميعا

تناولت هذه الدراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، حيث شهدت السياسة النقدية تطورات هامة، والذي أعطى للسلطة النقدية الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم أوضحت السياسة النقدية تمارس دورها من خلال التأثير على المعروض النقدي بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، وذلك بإعتمادها على الأدوات المباشرة وغير المباشرة، والتي يقوم بنك الجزائر بعملية الرقابة والإشراف عليها، من أجل ضمان انتقال أثر السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة في: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، مكافحة البطالة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات النقدية غير المباشرة، وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي باستثناء سنتي 2008 و2009 لم تكن أدوات السياسة فعالة بحيث ارتفعت معدلات التضخم عم المعدل المتوقع.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الكتلة النقدية، استقرار الأسعار، الاستقرار النقدي، أدوات غير مباشرة.

### **Résumé:**

Cette étude a abordé la question de l'efficacité de la politique monétaire dans la réalisation de la stabilité monétaire en Algérie durant la période (1990-2016), La politique monétaire a connu des développements important, , qui a donné autorité monétaire autonomie dans la conduite de la politique monétaire, puis est devenu une politique monétaire jouant son rôle En influençant la taille de la masse monétaire sous la forme qui correspond aux conditions économiques prévalant, de sorte appuyant sur des outils directs et indirects, que La Banque d'Algérie au contrôle du processus et de la supervision , afin d'assurer l'effet de transition de la politique monétaire afin d'atteindre les objectifs finaux de : La stabilité des prix et de lutter contre l'inflation, assurer la croissance économique, pour équilibrer la balance des paiements, la lutte contre le chômage.

Nous avons atteint grâce à cette étude que la Banque d'Algérie dépend des instruments monétaires indirects , et il peut dire que la politique monétaire appliquée dans le boucher pendant la période 1990-2016 efficace pour atteindre la stabilité monétaire , à l'exception de 2008 et 2009 ne sont pas des instruments efficaces de la politique monétaire de telle sorte que les taux d'inflation ont augmenté pour le taux attendu.

**Mots clés:** politique monétaire, la masse monétaire, la stabilité des prix, la stabilité monétaire, des instruments indirects

قائمة المحتويات

III	الإهداء .....
IV	الشكر .....
V	ملخص .....
VI	قائمة المحتويات .....
VII	قائمة الجداول .....
VIII	قائمة الأشكال البيانية .....
VI	قائمة الإختصارات .....
VI	قائمة الملاحق .....
أ	المقدمة .....
<b>الفصل الأول الأدبيات النظرية</b>	
6	المبحث الأول: الإطار العام لإستقلالية البنك المركزي .....
11	المبحث الثاني: السياسة النقدية مفهومها وأدواتها .....
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع الدراسة .....
<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية</b>	
26	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .....
29	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة .....
42	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة .....
58	خلاصة الفصل .....
60	الخاتمة .....
63	قائمة المراجع .....
66	قائمة الملاحق .....
72	الفهرس .....

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
28	مصادر معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2016	2-1
29	تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016	2-2
31	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016	2-3
32	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	2-4
34	تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990-2016	2-5
35	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	2-6
36	تطور رصيد ميزان المدفوعات 1990-2016	2-7
38	تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-2016	2-8
42	العلاقة بين متغيرات	2-9
43	جودة توفيق النموذج	2-10
43	معنوية النموذج الكلية	2-11
44	المعنوية الجزئية للنموذج	2-12
44	الإعتدالية للبواقي	2-13
46	خلاصة النموذج	2-14
47	جودة توفيق النموذج	2-15
47	معنوية النموذج الكلية	2-16
48	المعنوية الجزئية للنموذج	2-17
48	الإعتدالية للبواقي	2-18
51	خلاصة النموذج	2-19
52	جودة توفيق النموذج	2-20
53	معنوية النموذج الكلية	2-21
53	المعنوية الجزئية للنموذج	2-22
54	الإعتدالية للبواقي	2-23
56	خلاصة النموذج	2-24

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
30	تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016	1-2
32	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016	2-2
33	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	3-2
35	تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990-2016	4-2
36	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	5-2
37	تطور رصيد ميزان المدفوعات 1990-2016	6-2
45	إعتدالية البواقي	7-2
45	دالة الارتباط للبواقي	8-2
46	البواقي بدلالة القيم المعيارية للمتغير التابع	9-2
47	نموذج الإنحدار الخطي البسيط	10-2
49	إعتدالية البواقي	11-2
50	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	12-2
51	البواقي بدلالة القيم المعيارية لمتغير التابع	13-2
52	النموذج اللاخطي البسيط	14-2
54	إعتدالية البواقي	15-2
55	دالة الارتباط الذاتي	16-2
56	البواقي بدلالة القيم المعيارية للمتغير التابع	17-2
57	نموذج انحدار اللاخطي البسيط	18-2

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
66	الإحصائيات القياسية للدراسة	الملحق رقم (01)
67	العلاقات بين المتغير التابع و المستقل	الملحق رقم (02)
67	مخرجات الإنحدار النموذج الأول	الملحق رقم (03)
68	مخرجات الإنحدار النموذج الثاني	الملحق رقم (04)
69	مخرجات الإنحدار النموذج الثالث	الملحق رقم (05)

قائمة الرموز والإختصارات

الرمز	الدلالة
M2r	معدل الكتلة النقدية
Tinf	معدل التضخم
Tcroi	معدل النمو الاقتصادي
Tchom	معدل البطالة
BCR	رصيد الميزان التجاري
VAR	نموذج الإنحدار الذاتي

# مقدمة

## أ- توطئة

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، وهذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وعليه يعتبر ضبط العرض النقدي من الأهمية بمكان، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم والظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي. إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية البنك المركزي (السلطة النقدية) والذي يقوم بمراقبة فعلية وحقيقية للمعروض النقدي، طالما يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة بما يتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكانياته، وحتى يقوم البنك المركزي بذلك ينبغي عليه أن يتمتع بقدر معين من المرونة والحرية بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي

## ب- طرح الإشكالية:

و تعد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية أمرا شائعا بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وعلى الرغم من انخفاض عدد الدول المتقدمة الذي تزداد فيها تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية وذلك مقارنة بالدول النامية.

وعليه تصاغ الإشكالية كمايلي: إلى أي مدى تؤثر إستقلالية البنك المركزي على تقييم فعالية السياسة النقدية في

## الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

يرجع السبب الرئيسي في مشكلة البحث إلى تبعية السياسة النقدية للسياسات الحكومية الأخرى وخاصة السياسة المالية وسياسة سعر الصرف واثر هذه التبعية على ظاهرة ارتفاع المستوى العامل للأسعار.

## ت-التساؤلات الفرعية: تم صياغة التساؤلات الفرعية بناء على الإشكالية المطروحة كما يلي:

- هل استقلالية البنك المركزي الجزائري تؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة؟
- هل البنك المركزي الجزائري تنقصه الإستقلالية اللازمة حتى يتحقق الاستقرار النقدي في الجزائر؟
- ما هو دور السياسة النقدية في الجزائر؟

## ث- فرضيات البحث: تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة كما يلي:

- إن إستقلالية البنك المركزي الجزائري يؤدي إلى زيادة الفعالية النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.
- إن البنك المركزي الجزائري تنقصه الإستقلالية اللازمة حتى يتحقق الإستقلال النقدي في الجزائر.

**ج - مبررات اختيار الموضوع:** تعود مبررات اختياري لهذا البحث إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، ومن هذه المبررات مايلي:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في حل المشكل التي تعاني منها الجزائر.
- أهمية الموضوع وتطابقه مع التخصص.
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

**ح-أهداف الدراسة:** ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الإستقلالية.
- محاولة تحديد إطار للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم.
- تقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على السياسة النقدية في تحقيق الأسعار.

**خ- حدود الدراسة:**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 1990-2016 أما الإطار المكاني بالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

**د-منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسته من خلال:

**المنهج الوصفي التحليلي:** قمنا من خلاله بسرد أهم التعاريف المتعلقة بإستقلالية البنك المركزي وأهم خصائصه وكذلك ذكر بعض المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية، أهدافها، وأدواتها، كما قمنا أيضا بتحليل المعطيات من تحليل لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها والأهداف النهائية التي تسعى إليها السياسة النقدية. وتستمد الدراسة أدواتها وبياناتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر، وأدوات التحليل الإحصائي (برنامج SPSS25)، والأشكال والمنحنيات.

**ذ- مرجعية الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا على مختلف الكتب والمذكرات ذات الاختصاص وفي مجال الدراسة، بالإضافة إلى مصادر أخرى تمثلت في التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كالبنك المركزي والبنك الدولي، وكذلك بعض المقالات ذات صلة بموضوع الدراسة.

**ر- صعوبات البحث:** ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها:

- صعوبة تجميع المعطيات في البنك؛
- عدم تجاوب بعض العاملين بالبنك في الإجابة.

## ز - هيكل البحث

انطلاقاً من طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة؛ فصل يتضمن الجانب النظري للدراسة وفصل تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

أ. الفصل الأول: الإطار العام لإستقلالية البنك المركزي ويتضمن ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: الإطار العام لإستقلالية البنك المركزي، المبحث الثاني: السياسة النقدية مفهوماً وأدواتها، المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

ب. الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية ويتضمن أيضاً ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة. أما الخاتمة فتتضمن النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات.

## الفصل الأول

الإطار النظري لإستقلالية

البنك المركزي والسياسة النقدية

### تمهيد:

رغم أن المصارف المركزية ظهرت منذ أكثر من ثلاثة قرون فإنها لم تنتشر ولم تباشر وظائفها إلا في مطلع القرن العشرين ومع ذلك فإن البنك المركزي يعتبر اليوم أهم مؤسسة في الاقتصاديات الوطنية وذلك لكونه المهيمن على شؤون النقد والائتمان. وتؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف متشابهة تهدف من ورائها لتحقيق الصالح العام رغم تباين الإطار والمحيط الذي تعمل فيه من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، وهو ما يجعل نجاحها مرهونا بتوافر ظروف وشروط معينة ليست دوما متحققة خاصة في الدول النامية.

يتناول هذا الفصل مفهوم وخصائص البنك المركزي في المبحث الأول ثم وظائفه في المبحث الثاني لنعرج في المبحث الثالث والأخير على الدراسات السابقة موضوع الدراسة.

## المبحث الأول : الإطار العام لإستقلالية البنك المركزي

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز ماهية البنك المركزي والتطرق إلى أهم خصائص البنوك المركزية وكذلك وظائف البنك المركزي، وكما سنتناول مفهوم استقلالية البنك المركزي وطرق قياسها .

### المطلب الأول: ماهية البنك المركزي وخصائصه

لم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك بل كان يحمل اسم الدولة القائم فيها وأحيانا اسم البنك الوطني أو الأهلي أو البنك الاحتياطي كما في الهند أو نظام الاحتياطي الفيدرالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية. ويأتي هذا الاختلاف تبعاً لاختلاف الأهمية الممنوحة لهذه الوظيفة أو تلك حسب البلد وظروف النشأة. ومع ذلك يتفق الجميع على أن المصرف المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها. وخلافاً للبنوك التجارية فإن هدفه ليس الربح وإنما المساهمة في النشاط الاقتصادي بما يتفق والأهداف الاقتصادية للدولة تحقيقاً للصالح العام.

فما هو البنك المركزي إذن؟

لقد حاول بعض الاقتصاديين تقديم تعريف لمفهوم البنك المركزي لكن تعدد هذه التعاريف واختلافها يشير إلى صعوبة المهمة حيث يتم التركيز في كل تعريف على إحدى وظائف البنك المركزي دون سواها، كما يتضح من التعريفات التالية:<sup>1</sup> فمثلاً اعتبرت Vera Smith المصارف المركزية بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" فهي هنا تؤكد على وظيفة إصدار النقد. بينما يرى A.Day بأن البنك المركزي: هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي. فهو هنا يركز على مهمة استقرار النظام المصرفي. كما يعرفه Jauncy بأنه: البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له، فتسوية الحسابات ما بين البنوك هي الأساس لتعريفه.

أما Shaw فيرى أن: الشيء الحقيقي، وفي نفس الوقت الكافي جداً هو وظيفة البنك المركزي في مراقبة الائتمان. وقد ذهب بنك التسويات الدولية في نظامه الأساسي في الاتجاه نفسه حيث عرف البنك المركزي على أنه: البنك الذي يعهد إليه بواجب تنظيم حجم العملة والائتمان في البلد الذي يوجد فيه.<sup>2</sup> ولعل من أكثر التعريفات المقدمة شمولاً التعريف الذي قدمه محمد زكي شافعي: البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.<sup>3</sup> فهذا التعريف شامل بحيث لا يركز على وظيفة للبنك

<sup>1</sup> يسري مهدي السامرائي وزكريا مطلق الوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية: طرابلس، 1999، ص 28.

<sup>2</sup> دي بكوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة: بيروت، 1987، ص 26.

<sup>3</sup> زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 138.

المركزي دون سواها ويكاد يحيط بكل خصائص البنك المركزي التي تشكل في مجموعها الإطار المحدد لماهية وطبيعة الشخصية النقدية المعروفة بالبنك المركزي.

نقدم فيما يلي وبشيء من الإيجاز أهم الخصائص المتعارف عليها للبنوك المركزية:

أ. يعتبر بنكا أي مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية أو العكس. إنه قادر على خلق وتدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع الذي يتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات، وهو أخيرا المهيم على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني.

ب. هو ليس بنكا عاديا أو مؤسسة نقدية عادية، فالبنك المركزي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من جهة والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق النقود والودائع من جهة أخرى، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.

ج. يحتكر إصدار النقود القانونية وهو ما يميزه بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي مؤسسة وحيدة، ففي كل اقتصاد قومي لا توجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان مع أن ذلك لا يحول دون وجود صور من التعدد في بعض الحالات.

د. غالبا يعتبر مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف الموكلة للبنك المركزي سواء من حيث إصدار النقود القانونية أم من حيث تأثيره في خلق الودائع وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة.

هـ. إن الوحدات النقدية المصدرة من طرف البنك المركزي تتمتع بخصائص تميزها عن غيرها من أنواع النقود (نقود الودائع) فهي نقود قانونية لها قوة إبراء غير محددة لتسديد الديون، ووسيط للتبادل مقبول من طرف الجميع وهي تمثل قمة السيولة.

و. لا يمارس عمليات البنوك العادية بل يقتصر نشاطه على العمليات والشؤون المتعلقة بالإصدار والإشراف على الشؤون النقدية والائتمانية للاقتصاد الوطني ككل، وهذا هو الاتجاه الذي يسلكه بنك إنجلترا، بينما يقوم البنك المركزي الفرنسي بالوظائف العادية للبنوك التجارية إضافة إلى العمليات الخاصة بالبنوك المركزية<sup>1</sup>.

ولقد أصبح من المعروف اليوم أن نجاح البنوك المركزية في تحقيق أهدافها يعتمد إلى حد كبير على تعاون البنوك التجارية معها وتأييد سياستها، وتتوطد هذه العلاقة أكثر بقدر امتناع البنك المركزي عن منافسة البنوك التجارية بطريقة مباشرة وابتعاده عن عمليات الصيرفة التجارية إلا عند الضرورة (سلامة الاقتصاد الوطني واستقراره).

<sup>1</sup> زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 138-139.

### المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

تؤدي البنوك المركزية في كل أنحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام بيد أن ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى. فالبنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو ببعض الوظائف الآتية: <sup>1</sup>

ز. إصدار أوراق النقد القانونية تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات.

ح. القيام بالخدمات المصرفية للحكومة مما جعل البنك المركزي يدعى "بنك الحكومة".

ط. تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية ومن ثم يطلق على البنك المركزي "بنك البنوك" تأكيدا لهذه الوظيفة.

ي. إدارة احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية لغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

ك. مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة. فالمصرف المركزي هو إذن مؤسسة حكومية (غالبا) تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد وتقع عليها مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، إضافة إلى مراقبة الأجهزة المصرفية وعملية الائتمان تدعيما للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي للبلد.

### المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي وطريقة قياسها

نحاول فيما يلي الوقوف على المقصود باستقلالية البنوك المركزية قبل أن ننتقل إلى معايير الاستقلالية.

#### أولا: استقلالية البنك المركزي

في العام 1824أبدى D.Ricardo رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله: لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة <sup>2</sup> ، وهو ما يعنى أن مسألة استقلالية البنك المركزي قديمة نسبيا، لكن ما هو جديد هو تزايد المطالبة بمنح البنوك المركزية مزيدا من الاستقلالية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية مما أدى إلى تغيير جذري في العلاقة المؤسسية للبنك المركزي في مواجهة الحكومة. لقد أدى النجاح الذي حققته بعض البنوك المركزية الأكثر استقلالية (كما في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى زيادة الاهتمام بمسألة استقلالية البنوك المركزية، فصدرت تشريعات في العديد من الدول مثل فرنسا ونيوزيلندا والمكسيك وتشيلي وفنزويلا وبعض الدول النامية، إضافة إلى ما نصت عليه معاهدة ماستريخت بشأن استقلالية البنك المركزي الأوروبي. فما المقصود باستقلالية البنك المركزي؟ تعنى استقلالية البنك المركزي استقلاله في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية حتى لا تستخدم السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة.

ويرى بعض الكتاب أنه يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلال السياسة النقدية. <sup>3</sup>

1 صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، غير مؤرخ، ص155.

<sup>2</sup> منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 2004، ص421.

<sup>3</sup> زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص284.

**المفهوم الأول:** يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبياً تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها. ففي الماضي كانت قاعدة الذهب هي الممثل لهذا النوع من القواعد، وفي غيابها ظهرت قضية "القواعد في مواجهة الحرية في التصرف". والواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية.

**المفهوم الثاني:** يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطاً بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

### ثانياً: معايير الاستقلالية البنك المركزي

هناك اعتراف على نطاق واسع بدور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية حتى ولو كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية، وهو ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنك المركزي. وتجمع معظم الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع على وجود مجموعة من المعايير وإن كانت قد اختلفت في ترتيبها والوزن النسبي الممكن إعطاؤه لكل منها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسات. وقد صمم بعض الاقتصاديين استبياناً للتعرف على درجات الاستقلال التشريعي للسلطة النقدية، يحتوي على ست عشرة متغيراً تشريعياً مختلفاً أعطي كل منها درجة تتدرج من صفر إلى واحد (صفر يمثل أدنى مستوى للاستقلال بينما يمثل واحد أعلى مستوى للاستقلال).

وفيما يلي نقدم المحاور الرئيسية التي تتدرج ضمنها هذه المعايير:<sup>1</sup>

- ل. مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن صاحب القرار النهائي في حال وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.
- م. مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار الأولي)، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.
- ن. مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وهل حضورها - إن وجد - يقتصر على الاستماع والاشتراك في النقاش أم أنه يمتد إلى حق التصويت والاعتراض على القرارات. يضاف إلى ما تقدم مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- س. المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى. بعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولوية والغلبة في حالة تناقضه مع الأهداف الأخرى أياً كانت درجة إلحاحها، ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف.

<sup>1</sup> زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 286.

ع. مدي خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة .وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها-أو تريد منحها-لبنوكها المركزية.

ووفقا لغالبية الدراسات في هذا الموضوع والتي اعتمدت المعايير أعلاه فإن البنوك المركزية لألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقدم وأكثر نماذج البنوك المركزية استقلالا . إذ تعود التشريعات الخاصة باستقلالية هذه البنوك إلى عام 1907 بالنسبة لسويسرا وعام 1913 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وعام 1957 بالنسبة للبنك المركزي الألماني مع تعديلات لاحقة.

كذلك تعتبر تجربة نيوزيلندا في منح الاستقلالية لبنكها عام 1989 بمثابة نموذج حديث للدول الأخرى الراغبة في أن تحذو حذوها، قبل أن يأتي التنظيم الخاص بالبنك المركزي الأوري في العام 1992 بنموذج آخر أكثر تقدما ووضوحا في تأكيد استقلالية البنك المركزي.

نشير أخيرا إلى أن الاتجاه نحو منح الاستقلالية للبنوك المركزية لم يقتصر على الدول المتقدمة والصناعية بل تجاوزها للدول النامية أيضا .وقد ترافق هذا الاتجاه بتراجع الدور التنموي للبنوك المركزية الذي يستند على الرأي القائل بأن اقتصار البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة يعد أفضل للعملية التنموية على المدى الطويل من الدور الذي اعتادت أن تلعبه من خلال التمويل بالعجز والتوسع في الائتمان بغرض تمويل التوسع المتزايد في حجم الإنفاق الحكومي .وقد زاد من قوة هذا الاتجاه كون صندوق النقد الدولي أصبح يوصي به صراحة ضمن برامج الإصلاح المالي والمصرفي التي تطبقها بعض الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا تحت إشرافه .وهو يقوم بذلك دون مراعاة للظروف الخاصة بهذه الدول والتي غالبا ما تكون البنوك المركزية فيها إدارة حكومية تابعة، وحيث يرجع التضخم عادة إلى أسباب هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية في الأساس، ومن الصعب اعتباره ظاهرة نقدية بحتة مرتبطة بعرض النقد والائتمان على النحو الذي تذهب إليه المدرسة النقدوية.

### المبحث الثاني: السياسة النقدية وأدواتها

في هذا المبحث تم التطرق لمفهوم وأهداف السياسة النقدية؛ ثم تناول أدوات السياسة النقدية وكذلك التطرق إلى شروط نجاح السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية

##### أولاً: مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان. وتتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة. والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد وقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ، ثم اخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدها القرن الحالي. لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة. ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى آلية السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق.

وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة. وإن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك. لهذا فقد اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود ، وهذه العوامل تتمثل أصلاً في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين.

إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود. وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي... ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي. وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية.<sup>1</sup>

##### ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف أولية ووسطية لتحقيق الأهداف النهائية، ومن هنا نتطرق إلى الأهداف الأولية والوسطية.

<sup>1</sup> د. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1999 ، ص 207 - 210.

أولاً: الأهداف الأولية والوسطية

أ. مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع، أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطات الإجبارية والإحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن النقود.

أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة في تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروح منها الإحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة وودائع البنوك الأخرى، أما الإحتياطات الغير مقترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروح منها الإحتياطات المقترضة (كمية القروض المحصومة).

ب- ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثاني من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الإحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى لسوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل النمو الإئتمان ومدى إرتفاع و إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر الفائدة على الأرصدة البنكية المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك.

و الإحتياطات الحرة: تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحة منها الإحتياطات التي إقتضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض، وتكون الإحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة والعكس صحيح.

ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعرف بأنها المتغيرات النقدية المرابطة من طرف السلطة النقدية، و التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل.<sup>1</sup>

و تتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها كما أنها تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس شكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الإستيعاب من طرف الجمهور، تمثل الأهداف الوسيطة في :

أ- مستوى معدل الفائدة

يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، و المشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل ماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص21.

المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخير التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد<sup>1</sup>. وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:<sup>2</sup>

- 1- **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات التي تقتضى يسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- 2- **معدلات السوق النقدي:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول ، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
- 3- **معدلات التوظيف:** في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
- 4- **المعدلات المدنية:** وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

### ب- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.<sup>3</sup>

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار سعر الصرف لعمليتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات لصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

### ج- المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الأنفاق. وبالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:

- أ- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.
- ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.
- ت- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد الشباني، مرجع سابق، 2012، ص21.

<sup>2</sup> عبد المجيد قادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص64.

<sup>3</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 127-128.

و يرتبط عدد المجمعات النقدية لطبقة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

وتكون المجمعات النقدية عموما  $M1, M2, M3, L$  حيث:<sup>1</sup>

**M1** النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

**M1 + M2** الودائع للفترة القصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

**M2 + M3** الودائع طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + احتياطات ومقياس ويشمل:

**M3** أذونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية .

و المشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة الذي أصبح **M3** مع النقدي الموسع هو بدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة والنامية.

### ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمربع السحري لكالدور، و المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار العمالة الكاملة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

#### أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، و يعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 1% و 4% سنويا وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي، حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات هذا يؤثر سلبا على الاستقرار والنمو الاقتصادي، و بالتالي يصعب التخطيط لسياسة النقدية<sup>2</sup>.

#### ب. العمالة الكاملة

و يعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية، والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، و التي موردها اقتصادي<sup>3</sup> ولحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.

<sup>1</sup> عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات ، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002ص. 79

<sup>2</sup> د.ميخا غدير غدير، السياسة المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010، ص35.

<sup>3</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق ، ص 22.

ج. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

لعب النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، و يمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل وممثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

و يرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من عمالة إلى جانب أن استقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان لنمو اقتصادي.

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة. يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي من العملة الصعبة.<sup>1</sup>

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، و بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

إن السياسة النقدية لمعناها الواسع تشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل البنك المركزي والحكومة والخزينة بهدف التأثير على مقدار واستعمال النقد والائتمان، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص وللحكومة، و تكون هذه الرقابة فعالة بمجموعة من الوسائل وتنقسم إلى وسائل كمية (غير مباشرة) ووسائل (نوعية مباشرة).

أولاً: الأدوات السياسية النقدية الكمية

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 22.

إن تركيز احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، و قد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي واستخدم بنك إنجلترا الخصم الأول مرة عام 1839.

و عادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد ورجال الأعمال ، و يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي وبالتالي كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها. ويؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان وعرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزيد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات فيتوسع الطلب على الائتمان وبالتالي يزيد العرض النقدي.<sup>1</sup>

وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة انكماشية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة المقدمة للعملاء وبالتالي يقل الحجم الائتماني المصرفي وعرض النقد، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية:

- أ. وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكنها إتباع سياسة ائتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية.
  - ب. تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتمويل بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج.
  - ج. ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب وارتفاع الأرباح.
  - د. أن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة و ينتشر التعامل بالأوراق المالية، و هذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.
  - هـ. درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.
- و يذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني وسياسة سعر الخصم.

#### التغير في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)

هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ سائلة أو ودائع بدون فوائد.

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006، دار فضاء، ص26-27.

و يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياط لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، والهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية. ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدر منح الإئتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب، أما إن كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الإئتمان الاحتياطي، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة القانوني لخفض احتياطيات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الإئتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ومن ثم تنخفض الأسعار.

### ثانيا: أدوات السياسة النقدية النوعية

تهدف الوسائل الكمية لسياسة النقدية التي تعرض إليها في السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عما دون تميز إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، و لذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، ونلخص هذه الأدوات كالآتي:<sup>1</sup>

#### أ. سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، و لم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، و تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الافتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الافتراض بالنقد الأجنبي.

#### ب. السياسة الانتقائية للقرض

<sup>1</sup> بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص128-130.

يتتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

1. إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.
2. إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات.
3. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.
4. تعتبر مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة.
5. التميز في أسعار الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.

### ج. الإقناع الأدبي

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، و تتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، و كذا على مدى استقلالية قراراته.

### د. سعر الصرف

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، و يقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، و يعتبر الصرف بسبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية.

### المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إنه من البديهي بأن تحتاج السلطات النقدية للعديد من المعلومات المهمة والتي تتعلق بعدد من الوحدات وذلك قصد وضع وإدارة وتقييد السياسة النقدية المناسبة، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى كل وحدة على حدى:

#### أولاً: القطاع الحكومي

يحتاج واضع السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها.

فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الإنفاق العام، خاصة الدعم أو الإعلانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي، كما نقوم أيضا بعملة الإقراض بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي.

### ثانيا: القطاع العائلي

يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وبذلك يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى دراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

### ثالثا: القطاع المالي

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، و يتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية. كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للإستغلال، كما يودع موارده المالية لدى قطاع المالي الخاص أو العام، وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد سواء متقدمة أو متخلفة إلى معلومات تتعلق بمعاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

### رابعا: القطاع الخارجي

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، و هكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، ويؤدي هذا التبادل إلى تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، و في كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير مهما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في حالة العكسية.<sup>1</sup>

وكخلاصة لما سبق ذكره ترتبط هذه القطاعات مع بعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان ذلك في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، علما أن أداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص18-19.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا في حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث التي أُنجزت باللغة العربية والفرنسية.

#### المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة سايح حمزة: السياسة النقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي حالة الجزائر(1980-2011) سنة 2014.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي والمنهج التحليلي الكمي، حاول التعريف بكل المتغيرات التي تدخل ضمن دراسته القياسية وتمثلت في المتغيرات التابعة: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات. أما المتغيرات المستقلة: معدل إعادة الخصم، رصيد الكتلة النقدية.

أشار في دراسته أن عملية الدمج والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية يعتبر أمر بالغ الأهمية، وتنبع أهمية هذا التنسيق من منطلق أن إجراءات كل سياسة تؤثر في أهداف السياسة الأخرى والنتيجة النهائية هي تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، وعدم التنسيق بين السياستين يؤدي إلى تصادم بين الأهداف والأدوات والمحصلة هي الابتعاد عن تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد بمعنى ظهور الاختلال وعدم التوازن.

2. دراسة محمد بوهزه، صباح براج: أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مريع كالدور للاقتصاد الجزائري

للفترة(2001-2009) سنة 2013. اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في توضيح أدوات السياسة النقدية برصيد ميزان المدفوعات والمنهج التحليلي الكمي لقياس العلاقة، قام ببناء نموذج حيث استخدم كل من معدل إعادة الخصم، سعر الصرف والكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة للمتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات.

عمل الباحث على إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر والتي تم تمثيلها من خلال مريع Kaldor لتلخيص السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى نجاحها وبينت هذه الدراسة خلال الفترة أن الجزائر أولت أهمية كبيرة لامتناس معدلات البطالة المتزايدة ونمو اقتصادي مستدام وذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة.

3. دراسة ضيف أحمد: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012) سنة 2014.

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، كما استخدم المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات الإحصائية، قام ببناء نموذج الذي تكون من المتغيرات التالية: المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في تراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص، اليد العاملة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، بالإضافة على نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي. من خلال دراسته توصل الباحث على أن السياسة المالية من أهم السياسات المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات وكذا التأثير المباشر على المتغيرات

الاقتصادية الكلية ، كذلك توصل إلى أن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغير قطاع المحروقات، كما قام بتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة.

### المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

**1-Dogan and others: Evaluation as Econometrics of the relationship between economics unemployment and growth in turkey: 2015.**

هدفت الدراسة إلى توضيح حقيقة العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في تركيا خلال الفترة 1988-2012 واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي VAR ومنهجية التكامل المشترك. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي في تركيا، وأن اتجاه العلاقة يمكن أن يختلف بشكل دوري تبعا لفترات الركود والنمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج بأن عملية النمو السريع ليست وسيلة كافية لمحاربة البطالة.

### المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة

قمنا بإجراء مقارنة للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية وذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف كما استفدنا من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، كذلك في اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي بالإضافة إلى تحديد المنهج الأنسب والطرق الإحصائية المناسبة لعملية التقدير.

● **أوجه التشابه مع الدراسة الحالية:** تعتبر الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق بعض المتغيرات الاقتصادية. وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسة سايج حمزة من جهة تطرقه للتأثير السياسية النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

● **أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:** إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، رصيد الميزان التجاري كمتغيرات داخلية ومعدل نمو الكتلة النقدية كمتغيرات خارجية، ومحاولة التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. تختلف دراستنا في كوننا نحاول بناء نموذج قياسي يسمح بدراسة أثر إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ومحاولة التنبؤ بها.

- كما تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأدوات المستخدمة والمنهج المتبع في الدراسة وكذلك النتائج المتوصل إليها.

معظم الدراسات التي تطرقنا إليها استخدمت نموذج الانحدار الذاتي المتجه ودراسة العلاقة بين متغيرين فقط، كذلك تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من حيث البعد الزمني والمكاني.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للدراسة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة النقدية وتبين لنا أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية باعتبارها أحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية وتطرقنا كذلك للدراسات السابقة التي تناولت تقريبا نفس موضع الدراسة بهدف تلخيصها وإعطاء إضافات جديدة تختلف عما توصل إليه سابقينا. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- تكمن علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق التحكم في المعروض النقدي؛
- من خلال أدوات السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي رسم معالم السياسة المراد تحقيقها؛
- تحقيق الأهداف الأربعة ليس بالأمر السهل وذلك للتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض؛
- يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما كان معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل تضخم منخفض مع نسبة رصيد ميزان مدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

## الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

### مقدمة الفصل:

سنحاول توضيح الإجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية لمؤشرات السياسة النقدية من خلال التطرق لعينة الدراسة وهي بنك الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016 التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة وفرضيات وخطوات الدراسة، ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة. وللتفصيل أكثر للدراسة قمنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سنقوم بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والتي ستساعدنا في تحليل وتفسير النتائج، أما المبحث الثاني فكان لغرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

### المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنقوم في هذا المبحث بتحديد متغيرات الدراسة بالإضافة إلى الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل مع الإشارة للنموذج المستخدم في الدراسة.

### المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سننطلق في هذا المطلب إلى طريقة إختيار مجتمع وعينة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة 1990-2016.

#### أولاً: إختيار المجتمع وعينة الدراسة

#### أولاً: إختيار مجتمع الدراسة:

التعريف لبنك الجزائر: أصبح البنك المركزي منذ صدور القانون 10/90 يتعامل مع غيره باسم بنك الجزائر ويخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً في علاقته مع الغير (المادة 13)، فهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة 11) ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة، ويتم تحديده بموجب القانون (المادة 14)، وقد حدد مقره الرئيسي بمدينة الجزائر (المادة 15)، وله القدرة على فتح فروع ومراسلين في أية نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك (المادة 16)، فهو يمثل قمة الجهاز المصرفي بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر (المادة 04) فهو المسؤول على تسيير السياسة النقدية للبلاد وتحديد أهدافها.

#### ثانياً: فترة الدراسة:

اشتملت الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 1990-2016 لبنك الجزائر. وقد تم إختياره بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر ومعطيات قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية لبنك الجزائر.

### المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات

من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة ثم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة؛

- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2016، بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة المعطيات؛
- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنك؛
- توظيف النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج SPSS25.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة

تم الإعتماد على نتائج البحوث العلمية المنشورة، رسائل الماجستير، رسائل الدكتوراه، وتقارير السنوية وكذلك استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25

أ. المتغيرات المستقلة:

1- معدل التضخم TINF يعبر عن التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تم احتسابه باعتبار 2010 كسنة أساس.

العلاقة الرياضية لمعدل التضخم تكتب على الشكل التالي:

$$TINF=(DP/DT)\times(1/P)$$

DP: التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك، DT: التغير في الزمن.

2- معدل نمو الناتج المحلي الخام TCROI: العلاقة الرياضية لمعدل النمو الناتج الداخلي الخام تكتب على الشكل التالي:

$$TCROI=(PIBt-PIBt-1)/PIBt-1)$$

3- معدل البطالة TCHOM: حسب تعريف المكتب الدولي للعمل تعرف على أنها نسبة مئوية من إجمالي القوى العاطلة عن العمل عن إجمالي القوى النشطة.

4- رصيد الميزان التجاري BCR: حيث يمثل نسبة رصيد الميزان التجاري بالقيمة الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي الخام.

العلاقة الرياضية لنسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي تكتب على الشكل التالي:

$$BCR=[(XM/P)100] /PIB\times 100$$

حيث p: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك

ب. المتغيرات التابعة

**الكتلة النقدية الحقيقية M2r**: تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يقصد بها ( النقود المتداولة ) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمع.<sup>1</sup>  
وتشمل الكتلة النقدية الحقيقية M2r على:<sup>2</sup>

+ حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الإيداع = M2  
+ الحسابات لأجل والسندات غير القابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهما التي يصدرها الوسطاء الماليون  
المتداولة في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال.

وتعتمد هذه الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 تكمن في المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية، الوطنية الرسمية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): مصادر معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2016

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
الكتلة النقدية	M2r	بنك الجزائر	2016-1990
معدل التضخم	TINF	قاعدة بيانات البنك الدولي	
النمو الاقتصادي	TCROI	قاعدة بيانات البنك الدولي	
معدل البطالة	TCHOM	الديوان الوطني للإحصائيات	
رصيد الميزان التجاري	BCR	قاعدة بيانات البنك الدولي	

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: أدوات الدراسة

تم الإعتماد على نتائج البحوث العلمية المنشورة، رسائل الماجستير، رسائل الدكتوراه، وتقارير السنوية وكذلك استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25.

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل، الاردن، 2008، ص 19.  
<sup>2</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2008، ص 3.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول: دراسة إحصائية للمؤشرات

عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2016 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة وذلك نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت في بداية 1986 ، أو بالإصلاحات غير المدعومة والتي قامت بها لهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية ، و توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وكذلك التحكم في أسعار الصرف، ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار ، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسساته كذلك ، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي لتضخم مكبوت. و الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016.

جدول رقم (2-2) : تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم	3.6	1.6	2.5	4.5	4.8	5.73	3.91	4.52	8.8	3.3	2.9	3.1	3	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعاً مطرداً خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 وذلك بنسبة قدرت ب 31.7% حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذت السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الإئتماني الأول والثاني ، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفه الواردات وتكلفه خدمة الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من التضخم ونخص بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10% سنة 1990 إلى سنة 1994 وذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظراً لارتفاع تكلفه التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تنخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29% و 29.8% على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة<sup>1</sup> 40.71% .

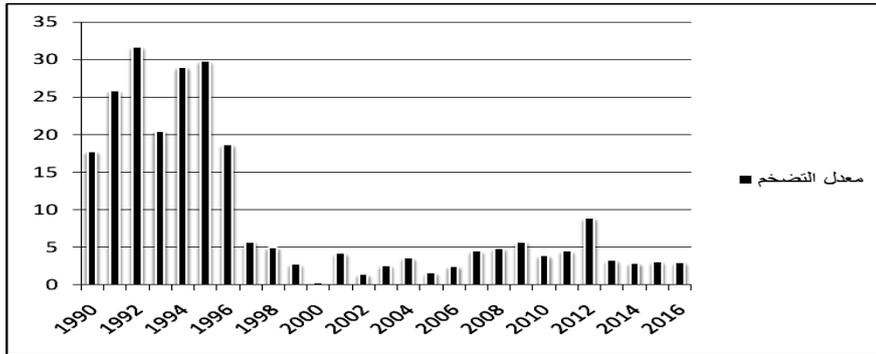
أما خلال الفترة 1996-2000 فقد شاهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7% إلى 0.3 سنة 2000 ، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الميكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، و بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من 1996 ، و بالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993 ، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها.

و في سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ نسبة 4.2% ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

كما أنه بين 2002-2006 عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006 ، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91% إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012

و يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار وفي سنوات من 2013 إلى 2016 انخفض معدل التضخم من 3.3 و 2.9 وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت الحكومة والخفض من الإنفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-1)

الشكل رقم (2-1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-2)

<sup>1</sup> صالح تومي ، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر ، العدد الثالث، ص17.

ثانيا: تحقيق النمو الاقتصادي

اتسمت فترة الدراسة بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات مبرمة مع صندوق النقد الدولي، و لقد أوضحت التجارب على أن تطبيق برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، و ذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقلص من العجز المالي، يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية. والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

جدول رقم (2-3): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل النمو	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5	3.6	4.05	

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

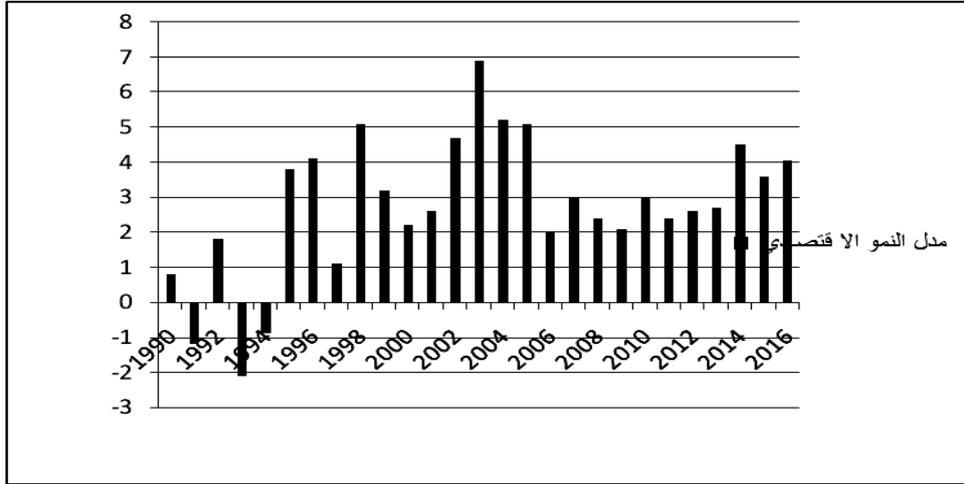
بناء على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في الخمس سنوات الأولى من الدراسة حيث لم تعرف نمو موجبا إلا في سنة 1992 وهذا راجع إلى عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات، و ذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية، لكن بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي، كما أن جهود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد. في حين أن معدل النمو ابتداء من سنة 1995 وصولا إلى 2014 عرف تذبذبا مستمر لكنه موجب، حيث بلغ متوسطه ما يقارب 3.525 % خلال الأربع سنوات التي استغرقتها برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي فإن هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي.

و نلاحظ أنه من سنة 1990 إلى سنة 2000 بلغ أكبر معدل نمو 5.1% سنة 1998، و ذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي استثنائي والجيد آنذاك، كما عرفت الجزائر تحسن من الجانب الأمني والاجتماعي. كما سجلت الفترة 2000-2005 نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من 2.2% سنة 2000 ليصل إلى 6.9% سنة 2003 ويبقى في حدود 5% إلى غاية سنة 2005، و تعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو ويرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول وظهور الآثار الحقيقية لبرامج التعديل الهيكلي. وتجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

النمو من سنة 2000-2016 فإننا نجد مرتبنا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة ، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات، و شكل ذلك زيادة في احتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية. وهذا ما يبينه الشكل رقم (2-2).

الشكل رقم (2-2): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-3)

### ثالثا: هدف التشغيل

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة. و تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع وحركية الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، و هذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك وقف إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل. والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول (2-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	19.8	20.6	21.35	23	23.2	24.2	27.9	25.4	28.08	29.25	29.8	27.3	25.9	23.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	11.4	9.97	11	9.8	10.1	9.95	10	

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

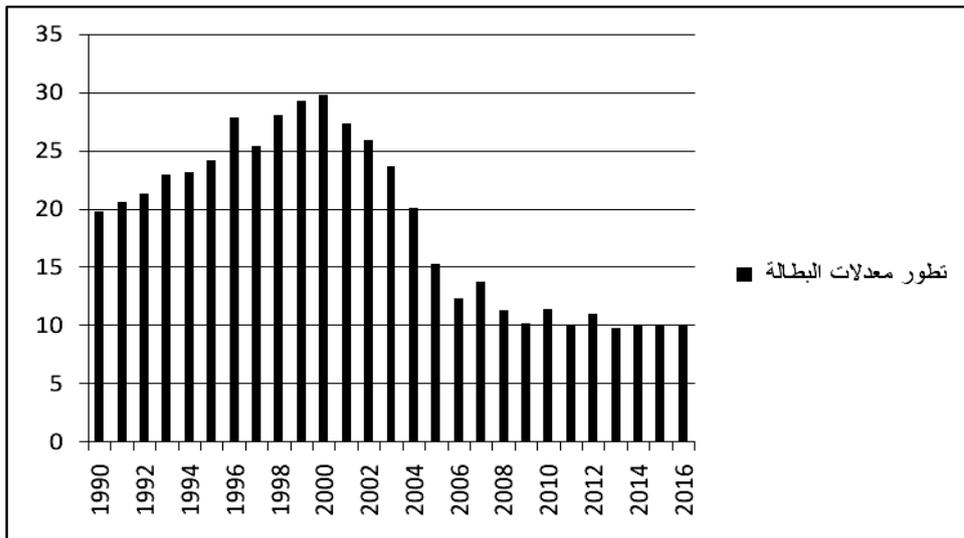
## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

من خلال تحليلنا للمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب 19.8% ليصل إلى أعلى مستوى نهاية سنة 2000 أين بلغت 29.8% ويعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا، و ذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة والخاصة ، إلى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات المفلسة، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000 ، و ذلك ما يلقي بخلاله سلبا على الطلب الكلي والاستثمار، و من ثم العمالة، إضافة إلى وجود تفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب.

أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3% ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة 2009 إلى 10.2% يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة ومكافحة البطالة والمتمثلة في أربع مشاريع موجه لعدة فئات من البطالين.

و كخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم تتعدى نسبة 12% ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2016 ، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية، و عدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضاف إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل. والشكل رقم (2-3) يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (2-4)

**رابعاً: تحقيق التوازن الخارجي**

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وبشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصراً مهماً في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي، و يتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، و فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات وتحديد الميزان التجاري. ومن خلال تحليلنا لهذا المطلب وقبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أولاً بتحليل تطور المديونية الخارجية، سعر الصرف الجزائري.

**أ. تطور المديونية الخارجية**

بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (2-5): يبين تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الديون الخارجية	28.3	27.8	26.68	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الديون الخارجية	21.82	17.19	5.61	6.60	5.58	5.41	5.45	4.40	3.67	3.39	3.73	3.56	3.51	

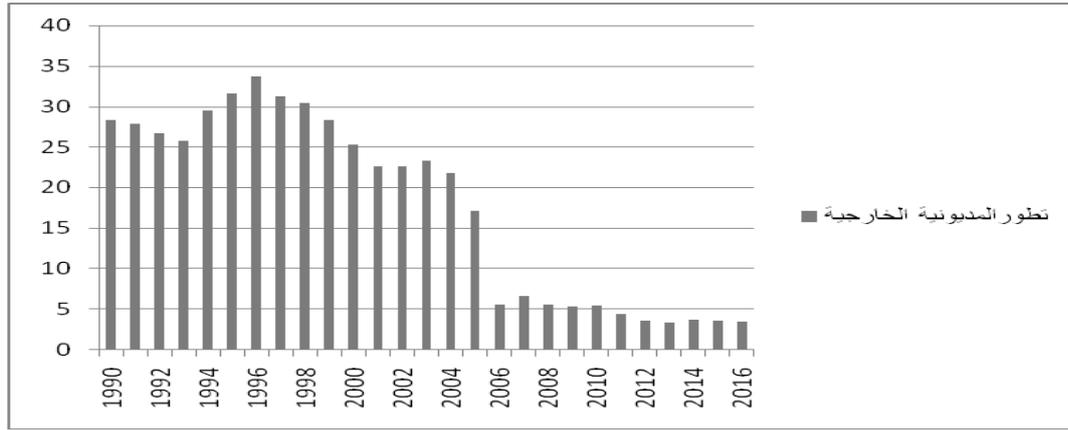
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002-2006-2008-2014-2016

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي والممتدة من 1994-1998 بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، و يرجع السبب الرئيسي لذلك إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة وذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و نادي لندن وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية. ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22.5 مليار دولار محققة بذلك تراجع قياسياً مقارنة سنة 1998 قدر بحوالي 7.9 مليار دولار، حيث يرجع هذا التراجع في المديونية للبحوثة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت سنة 2006 ما يقارب 5.612 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرت ب 67.55% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت الجزائر إلى أن وصلت 3.735 مليار دولار سنة 2014.

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسنا كبيرا ابتداء من 2006 ، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى 0.76% من صادرات السلع والخدمات، و أصبح قائم. إجمالي الدين الخارجي لا يمثل سوى 5% من صادرات السلع والخدمات في 2014<sup>1</sup> ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-4).

الشكل رقم (2-4): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-5)

### ب. تطور سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994 والذي قدر ب 50% حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار دولار أمريكي، و هذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه. والجدول أدناه يوضح تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (2-6): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	*2000	2001	2002	2003
معدل الصرف	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	75.25	77.21	79.68	77.39
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الصرف	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.40	72.85	77.5	79.38	80.56	79.97	80.31	

من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002-2006-2008-2014-2016

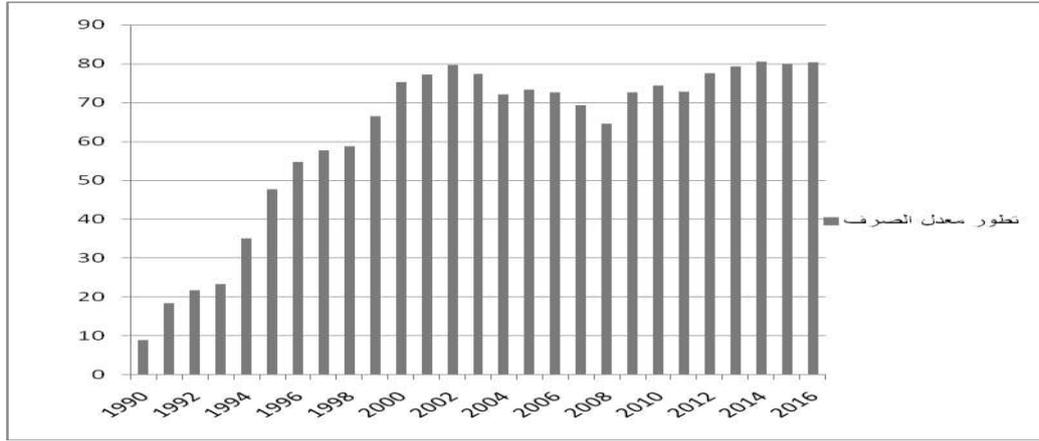
نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية 1996 وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه ، ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى

<sup>1</sup> التقرير السنوي - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، ص 73-74.

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدء فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، و بدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56 مقابل الدولار الأمريكي.<sup>1</sup> وهذا ما يظهره الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (2-6)

### ج. تطور ميزان المدفوعات

لقد تميز ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية 1999 بمجموعة من الإختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض وتوضيح أكثر نعتد على جدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (2-7): تطور رصيد ميزان المدفوعات 1990-2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	*2000	2001	2002	2003
ميزان المدفوعات	0.22	0.52	0.3	0.01	4.38	6.32	2.09	1.16	1.74	-2.38	5.57	6.19	3.66	7.47
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.6	20.14	12.06	0.13	-5.88	-2.87	4.37	

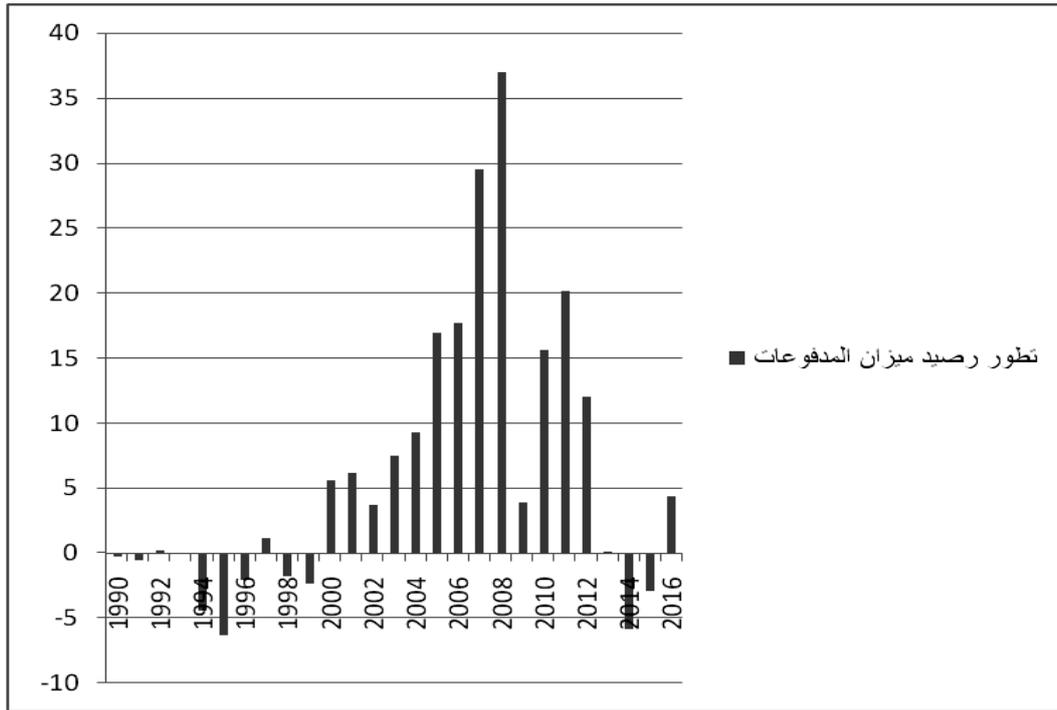
من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

<sup>1</sup> تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص58.

كما أن مرحلة 1990 إلى 1999 عرفت ارتفاع الدين الخارجي ما نتج عنه نسبة خدمة الدين. وبحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة احتلال ميزان المدفوعات، فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من 1994 وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون. بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998 حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث على التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994.<sup>1</sup>

و كان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، إلا أنه حدث العكس، إلى غاية سنة 2000 وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم والسعر، فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة، ولكن يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا ولم يستقر وذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الدولية ويبدو جليا سنوات 2014، 2015، 2016، حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط، وترجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف. والشكل رقم (2-6) يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-6): تطور رصيد ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-7)

<sup>1</sup> بلعزوز علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، ص 37.

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

### خامسا: تطور الكتلة النقدية

فيما يلي تحليلات لتطوير عرض النقود لهذه الفترة 1990-2016

جدول رقم (2-8): تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-2016 الوحدة: الدينار الجزائري

سرعة تداول النقود PIB/ M2	سيولة الاقتصاد M2/PIB	الناتج الوطني	الكتلة النقدية M2	أشبه النقود	النقود M1	الودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
1.62	61.6	556	343	72.92	271.04	136.14	134.9	1990
2.12	47	884	416.0	90.27	325.93	168.73	157.2	1991
2.01	49.4	1045	519.9	14618	370.37	184.9	185.4	1992
1.85	54	1161.7	627.42	180.52	448.58	236.58	212.0	1993
2.03	49.1	1473.4	723.51	247.68	477.14	252.84	224.3	1994
2.45	40.7	1966	799.6	280.5	521.6	269.3	252.3	1995
2.72	36.6	2494.6	915.1	326	591.7	298.2	293.5	1996
2.5	39.9	2716.4	1085.5	409.9	675.6	333.9	341.7	1997
2.15	46.3	2781.6	1287.9	474.2	813.7	422.9	390.8	1998
2.17	46.0	3187.0	1463.4	577.9	885.5	446.0	439.5	1999
2.48	49.04	4123.5	2022.5	974.35	1048.1	563.7	484.52	2000
1.72	58.1	4257.0	2473.5	1235.0	1238.5	661.3	577.15	2001
1.56	63.88	4541.9	2301.53	1485.2	1416.3	751.6	664.68	2002
1.57	63.68	5266.82	3354.42	1724.02	1630.3	849.0	781.4	2003
1.64	63.68	6127.5	3644.3	1577.5	2160.6	1291.3	874.34	2004
1.56	55.00	7564.6	4157.6	1636.2	2421.4	1516.5	921.0	2005
1.7	58.00	8512.2	4933.7	1766.1	3167.6	2096.4	1081.4	2006
1.37	63.7	9408.3	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
1.59	63.00	11042.8	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
1.4	71.5	10034.3	7173.1	2228.9	5756.4	3114.8	1829.6	2009
1.46	68.7	12049.5	8280.7	2524.3	7141.7	3657.8	2098.6	2010
1.45	69.0	14384.8	9929.2	2787.5	7681.86	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160	11067.6	3329.8	8249.8	4776.3	2997.2	2012
1.48	67.57	16679.2	11258.9	3684.81	9603.0	4687.2	4103.45	2013
1.25	79.41	17235.6	13686	4083.7	8249.8	5340.9	4262.10	2014
1.36	73,49	16957,4	12472,45	3884,25	8926,4	5014,05	4148.77	2015
1.30	76,45	17096,5	13079,22	3983,97	8588,1	5177,475	4222.43	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2016-1990.

لقد عملت الجزائر على تحقيق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي, وذلك عن طريق تمويل برنامج الإستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية, بالإضافة إلى الإصدار النقدي, الشيء الذي أدى إلى دفع معدل التضخم بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن الحساب الخارجي مع الإشارة إلى وجود إختلالات بتدفقات الائتمان والاستثمار وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها.

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية:تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

أما بعد مرحلة الإصلاح فقد استعاد البنك المركزي دوره وأصبح في قمة النظام النقدي كما أنه أصبح المسؤول الأول ضبط العرض النقدي في الاقتصاد ، كما تم تحسين أدوات السياسة النقدية وذلك بإدخال أداة الاحتياطي القانوني، وذلك بقية تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخضم للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي ، إلى جانب استخدام وسيلة أرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية وسنحاول من خلال الجدول السابق دراسة تطور الوضعية النقدية في الجزائر من سنة 1990-2016.

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية M2 عرفت ارتفاعا محسوما وذلك انطلاقا من سنة 1990 وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداول ، والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحيث انه كانت تسجل كل سنة نسبة من الارتفاعات المتعلقة بالموجودات النقدية M1 في الاقتصاد أما ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة فيرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة برنامج التعديل الهيكلي 1993-1994 وكذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي 1995-1998 والذي نتج عنه انخفاض نسبة النقود الإنتمائية وذلك انطلاقا من سنة 1990 حيث كانت تقدر نسبتها بـ 39.3% من مجموع الكتلة النقدية إلى أن وصلت 23.95% سنة 2000.

كما أن نسبة النقود عرفت هي كذلك ارتفاع محسوسا انطلاقا من نسبة 1990 أين كانت تقدر نسبتها بـ 21% من مجموعة الكتلة النقدية ، لتصل في سنة 2000 إلى ما نسبته 37.57% من مجموع الكتلة النقدية وهي أعلى نسبة في هذه المرحلة مقارنة بالنقود الكتابية التي بلغت ما نسبة 33.17% من مجموع الكتلة النقدية والنقود القانونية التي بلغت ما نسبته 29.3% من مجموع الكتلة النقدية ، وهذا راجع أساسا كما سبق وأن اشرنا تأثير الإصلاحات المصرفية على سلوك المدخرين ، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت امتصاص الفائض النقدي خارج الجهاز المصرفي وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى معظم عمليات التبادل التي تتم بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، والسبب يعود إلى عمليات التطهير المالي النقدي التي قامت السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول. في فترة 2000-2002 خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال ، وتقليص حجم الإنفاق العام. أما سنة 2001 فقد شهدت أعلى نسبة نمو كتلة النقدية M2 فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 23.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة ، ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب ، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة M2 إلى 2071.8% مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9 ويرجع ذلك :

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية.
- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004.

- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 م الذي رصد له حوالي 520 أي يبلغ بقدر 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993 أي يبلغ 22.02 مليار دج موزعة إلى 12 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكدته بنك الجزائر<sup>1</sup>، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق والقطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو يفوق 400 من تدفقات النقد القانوني بين 2005 و 2007م، ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006 م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:<sup>2</sup>

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005-2006 و لم تعد إلى المسالك البنكية.
- تباطؤ سرعة النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية.
- تنامي السوق الموازية تهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الأموال.

هذا وأوضح بنك الجزائر " أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من يريد الجزائر، إذ سجلت الحركة النقدية ضخما من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر الأولى من سنة 2007.<sup>3</sup>

من سنة 2007 إلى سنة 2010، عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود،<sup>4</sup> حيث بلغ معدل النمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج، و بمعدل نمو 3.2% عند سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين السبب الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل 9.05% وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في

<sup>1</sup> منشور البنك المركزي 07/04/2014 <http://www.banqueofalgerie.dz>

<sup>2</sup> بنك الجزائر متاح 2014/04/20 <http://www.entv.dz/or/index.php>

<sup>3</sup> <http://www.bilad-maktobblog.com>

<sup>4</sup> Banque d'algerie, évolution économique et monétaire, Rapport 2013.p145.

أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفعت معها صافي الأصول الخارجية ليلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4% ، بعدما كان 3.2% سنة 2009 ، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009 ، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43 و 13.25 بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض أما السنوات الأخيرة 2011-2016 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دج وبزيادة فاقت 1648.5 مليار عن سنة 2010 بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دج، و قد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد لكسائي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر ، مارس 2013.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

تعتبر نماذج الدراسة من أساليب الحديثة في الإقتصاد القياسي التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة، حيث سنقوم بتحديد النموذج الأمثل.

المطلب الأول: دراسة قياسية لمحددات الكتلة النقدية

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية ، وسنقوم بإختيار النموذج الأفضل

أولاً: اختيار نموذج الدراسة:

جدول رقم: (2-9) العلاقة بين متغيرات

المديونية الخارجية	معدل النمو	معدل التضخم	
-0.917	0.284	-0.511	معامل الارتباط بيرسون بين الكتلة النقدية و المتغيرات المستقلة
0.000	0.152	0.006	مستوى دلالة الإختبار SIG

المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS V25 أنظر الملحق رقم: 02

- من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع " الكتلة النقدية" ومعدل التضخم يساوي -0.511 عند دالة الإختبار sig=0.006 وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ومنه توجد علاقة بين المتغيرين
- من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع " الكتلة النقدية" ومعدل النمو يساوي 0.284 عند دالة الإختبار sig=0.152 وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ومنه لا توجد علاقة بين المتغيرين
- من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع " الكتلة النقدية" ومعدل المديونية الخارجية يساوي -0.917 عند دالة الإختبار sig=0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ومنه توجد علاقة بين المتغيرين

**نموذج الأول:** هذا الانحدار هو عبارة عن خط مستقيم يربط بين المتغير التابع والمستقل.

- جودة توفيق النموذج:

الجدول رقم (2-10) : جودة توفيق النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الأول	0.917	0.840	0.834

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS v25

من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع "الكتلة النقدية" والمتغير المستقل "المدىونية الخارجية" يساوي 0.917 ومعامل التحديد يساوي 0.840 بمعنى أن المتغير المستقل يستطيع تفسير بما يقارب 84% من تغيرات المتغير التابع الكتلة النقدية والباقي تفسره متغيرات أخرى، في حين كانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.834.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

من أجل معرفة معنوية النموذج الكلية نستخدم الجدول التالي:

جدول رقم (2-11) معنوية النموذج الكلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	437236881.838	1	437236881.838	131.357	0.000
البواقي	83215681.802	25	3328627.272		
الكلية	520452563.640	26			

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS v25

من الجدول نلاحظ أن مجموع مربعات الانحدار تساوي إلى 437236881.838 بدرجة حرية 1، وبمتوسط مربعات الانحدار تساوي 437236881.838، وأما مجموع مربعات البواقي يساوي 83215681.802 ودرجة حرية 25، وبمتوسط مربعات البواقي يساوي 3328627.272.

ونلاحظ أن قيمة الاختبار F تساوي 131.357 عند مستوى معنوية اختبار 0.00 وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  ومنه تتوفر المعنوية الكلية للنموذج .

- اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج:

من أجل اختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستخدم الجدول التالي:

الجدول (2-12): المعنوية الجزئية للنموذج

النموذج	المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	11138.161	17.100	0.00
المديونية الخارجية	-355.824	-11.461	0.00

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25

بالنسبة للثابت : من الجدول نلاحظ أن المعامل الثابت يساوي 11138.161 بقيمة اختبار T المحسوبة تساوي 17.100 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل الثابت معنوي.

بالنسبة لمتغير "المديونية الخارجية" : من الجدول نلاحظ أن معامل المديونية الخارجية يساوي -355.824 بقيمة اختبار T المحسوبة التي تساوي إلى -11.461 عند مستوى معنوية 0.00 وهي اصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل المديونية الخارجية معنوي.

ومنه نستنتج أن المعنوية الجزئية متوفرة.

اختبار الاعتدالية البواقي

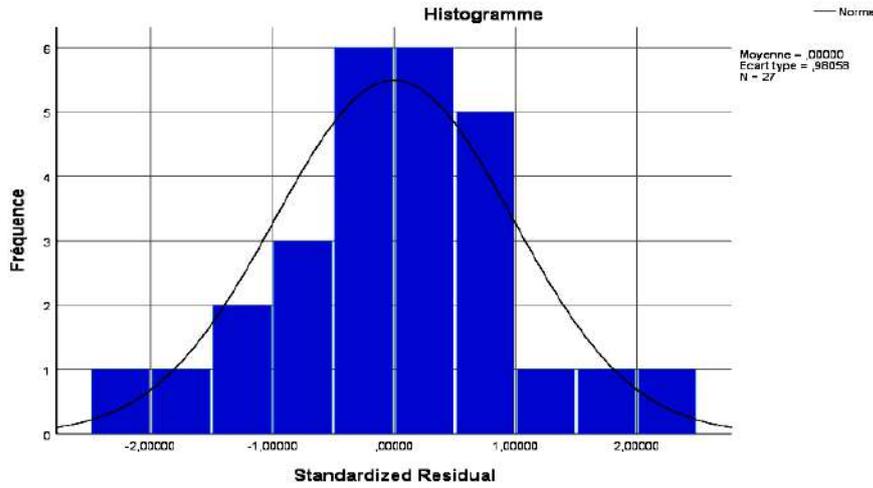
الجدول رقم: (2-13): الإعتدالية للبواقي

اختبار شايبرو-ويليك			
البواقي	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى معنوية الاختبار sig
	0.986	27	0.969

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

من الجدول نلاحظ ان قيمة الاختبار الاعتدالية للبواقي يساوي 0.986 بدرجة حرية 27 عند مستوى معنوية اختبار sig=0.969 وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  ومنه البواقي تتوزع توزيع طبيعي ( الاعتمادية محققة) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: (2-7): إعتدالية البواقي



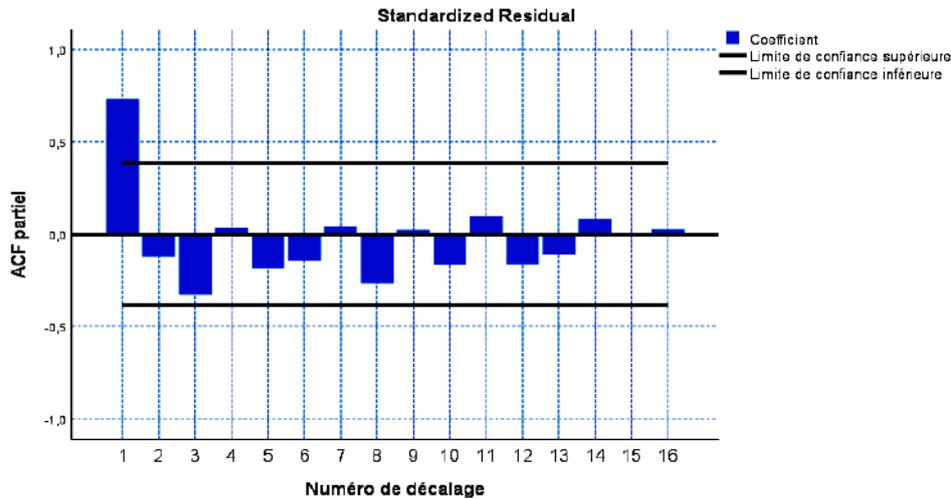
المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

### اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي

ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار الى ان وجود هذا الارتباط من شأنه ان يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فان قيمة احصائيات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) و (F) و ( $R^2$ ) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.

من الشكل الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي للبواقي (acf) نلاحظ ان جميع معاملات الارتباط الذاتي كلها موجودة داخل مجال الثقة الا المعامل الأول مما يعني أن البواقي غير مستقلة ذاتيا.

الشكل رقم: (2-8): دالة الارتباط للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

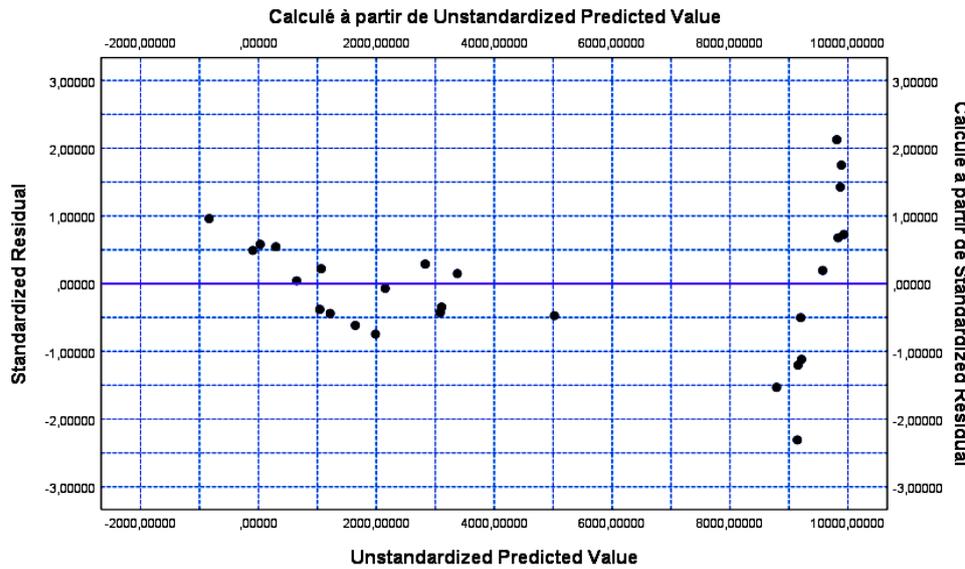
## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

### تجانس البواقي

أن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه أن يترتب عليه نفس الأثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة الأمر الذي يجعل النتائج الاستدلالية الإحصائية مشكوك في صحتها.

وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع ويظهر من الانتشار أن التوزيع عشوائي وهو ما يعني تجانس البواقي.

الشكل رقم: (2-9) : البواقي بدلالة القيم المعيارية للمتغير التابع



المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

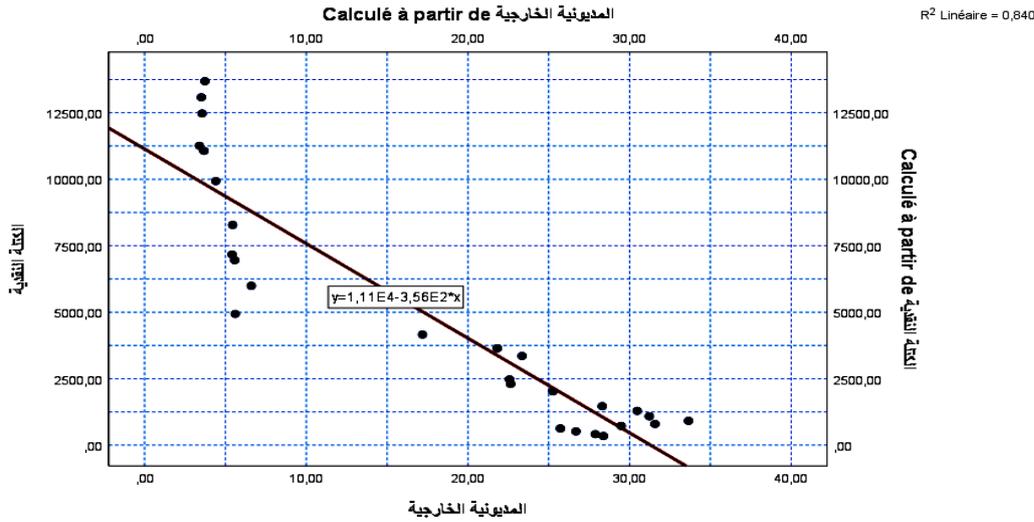
### خلاصة النموذج:

الجدول رقم: (02-14) : خلاصة النموذج

النتيجة	توفر شروط الطريقة المستخدمة			اختبار المعنوية الجزئية	اختبار المعنوية الكلية	جودة التوفيق		النموذج
	أختبار التجانس	الأستقلال الذاتي للبواقي	الإعتدالية	المديونية		ADR-DEUX	R-DEUX	
غير مقبول	متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	0.834	0.840	النموذج الأول
معادلة النموذج	<b>المديونية) = 11138,161 - 355,824 الكنتة النقدية</b>							

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

الشكل رقم (2-10): نموذج الإنحدار الخطي البسيط



المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (03)

### نموذج الثاني:

- جودة توفيق النموذج:

الجدول رقم (2-15) : جودة توفيق النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التصحيح
الثاني	0.935	0.875	0.864

المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع "الكتلة النقدية" والمتغير المستقل "المديونية الخارجية" يساوي 0.935 ومعامل التحديد يساوي 0.875 بمعنى أن المتغير المستقل يستطيع تفسير بما يقارب 87% من تغيرات المتغير التابع الكتلة النقدية والباقي تفسره متغيرات أخرى، في حين كانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.864.

- إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

من أجل معرفة معنوية النموذج الكلية نستخدم الجدول التالي:

جدول رقم (2-16): معنوية النموذج الكلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	855275170.593	2	227637585.296	83.822	0.000
البواقي	65177393.047	24	2715724.710		
الكلية	520452563.640	26			

المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

## الفصل الثاني الدراسة التطبيقية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

من الجدول نلاحظ أن مجموع مربعات الانحدار تساوي إلى 855275170.593 بدرجة حرية 2 وبمتوسط مربعات الانحدار تساوي 227637585.296، وأما مجموع مربعات البواقي يساوي 65177393.047 ودرجة حرية 24 وبمتوسط مربعات البواقي يساوي 2715724.710.

ونلاحظ أن قيمة الاختبار F تساوي 83.822 عند مستوى معنوية اختبار 0.00 وهي أكبر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل المديونية الخارجية معنوي .

ومن خلاله نستنتج أن المعنوية الجزئية متوفرة.

- اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج:

من أجل اختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستخدم الجدول التالي:

الجدول (2-17): المعنوية الجزئية للنموذج

النموذج	المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	13055.316	13.765	0.00
المديونية الخارجية	-777.413	-4.684	0.00

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

بالنسبة للثابت : من الجدول نلاحظ أن المعامل الثابت يساوي 13055.316 بقيمة اختبار T المحسوبة تساوي 13.765 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل الثابت معنوي.

بالنسبة لمتغير "المديونية الخارجية" : من الجدول نلاحظ أن معامل التكوين يساوي -777.413 بقيمة اختبار T المحسوبة التي تساوي إلى -4.684 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل. ومنه نستنتج أن المعنوية الجزئية متوفرة.

اختبار الاعتدالية للبواقي

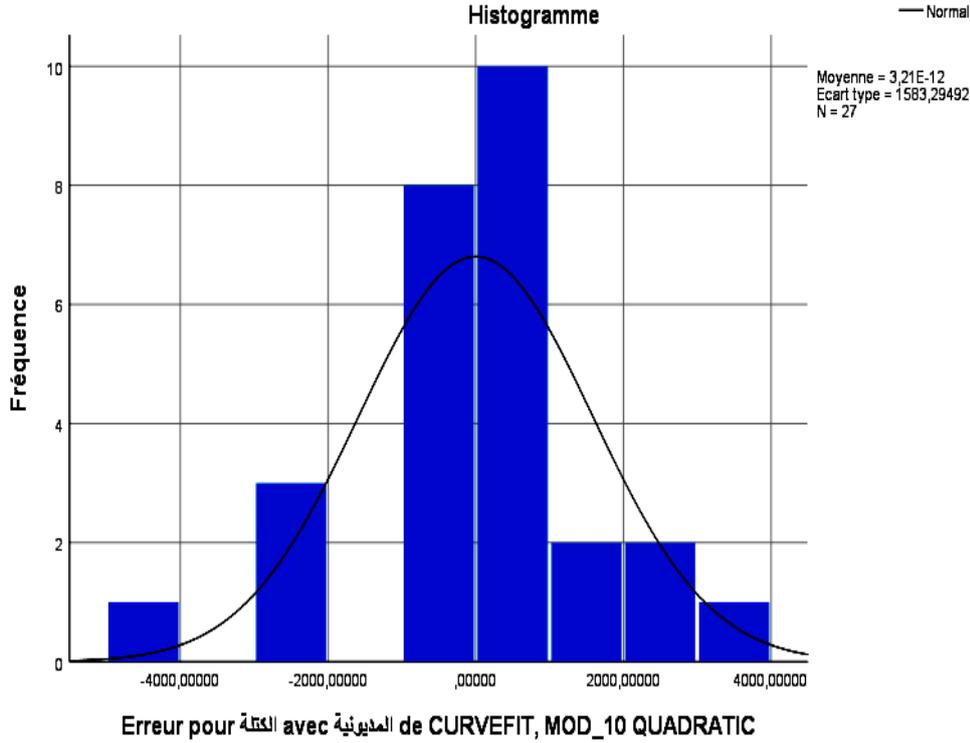
الجدول رقم: (2-18) : الإعتدالية للبواقي

اختبار شابيرو-ويليك			
البواقي	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى معنوية الاختبار sig
	0.969	27	0.569

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

من الجدول نلاحظ ان قيمة الاختبار الاعتدالية للبواقي يساوي 0.969 بدرجة حرية 27 عند مستوى معنوية اختيار sig=0.569 وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  ومنه البواقي تتوزع توزيع طبيعي ( الاعتمادية محققة) والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم: (11-2) : إعتدالية البواقي



المصدر: من إعداد الطالب إعتدالاً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

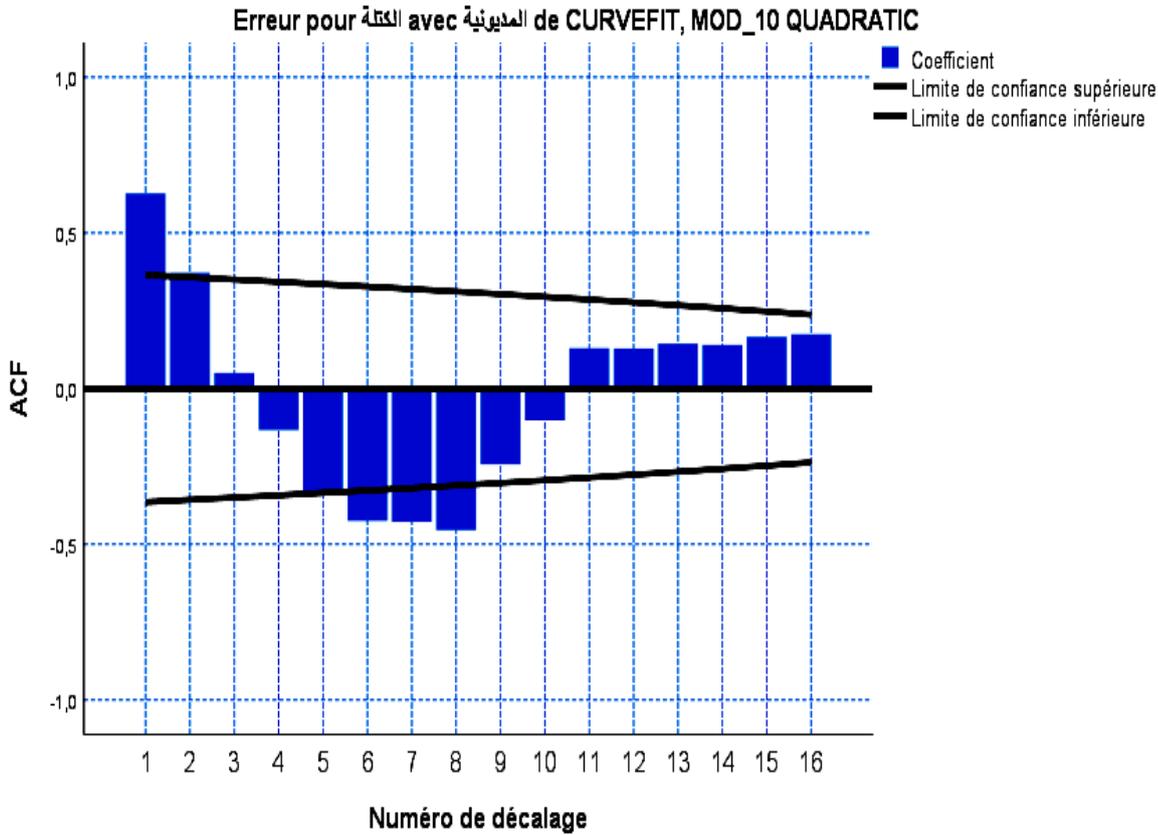
#### اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي:

ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه ان يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فان قيمة إحصائيات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) و(F) و( $R^2$ ) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.

من الشكل الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي للبواقي (acf) نلاحظ أن بعض معاملات الارتباط الذاتي موجودة داخل

مجال الثقة مما يعني أن البواقي غير مستقلة ذاتيا.

الشكل رقم: (2-12) : دالة الارتباط الذاتي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

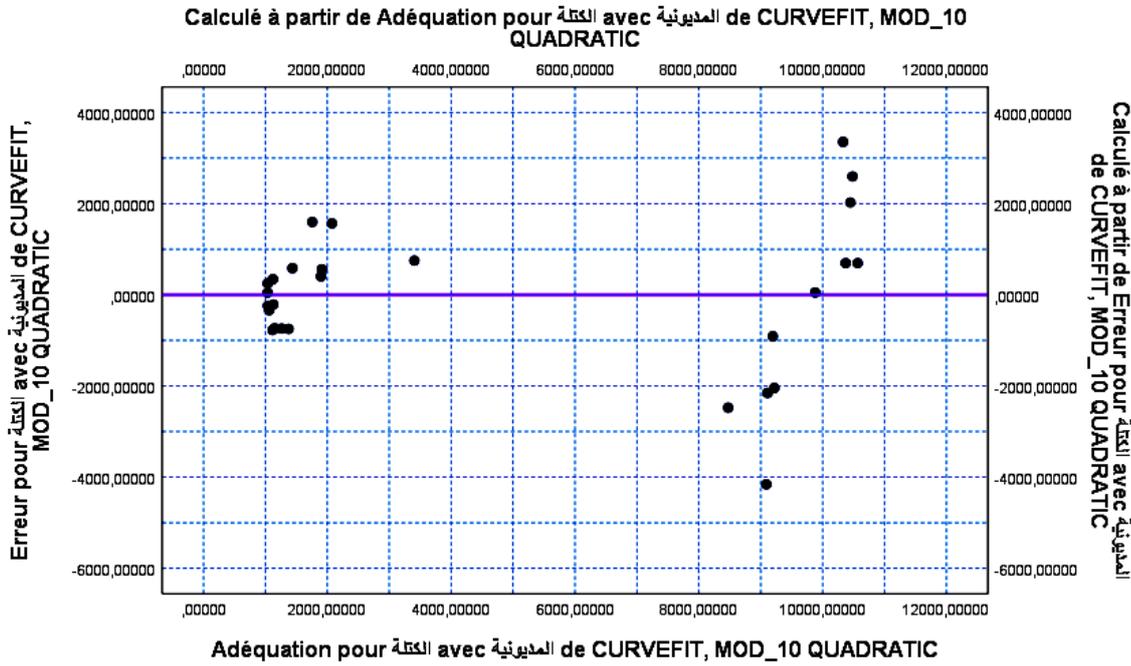
#### تجانس البواقي:

ان عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه ان يترتب عليه نفس الاثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حيث تكون الاخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة الامر الذي يجعل النتائج الاستدلالية الاحصائية مشكوك في صحتها.

وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع ويظهر من الانتشار ان التوزيع

عشوائي وهو ما يعني تجانس البواقي

الشكل رقم: (2-13) : البواقي بدلالة القيم المعيارية لمتغير التابع



المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

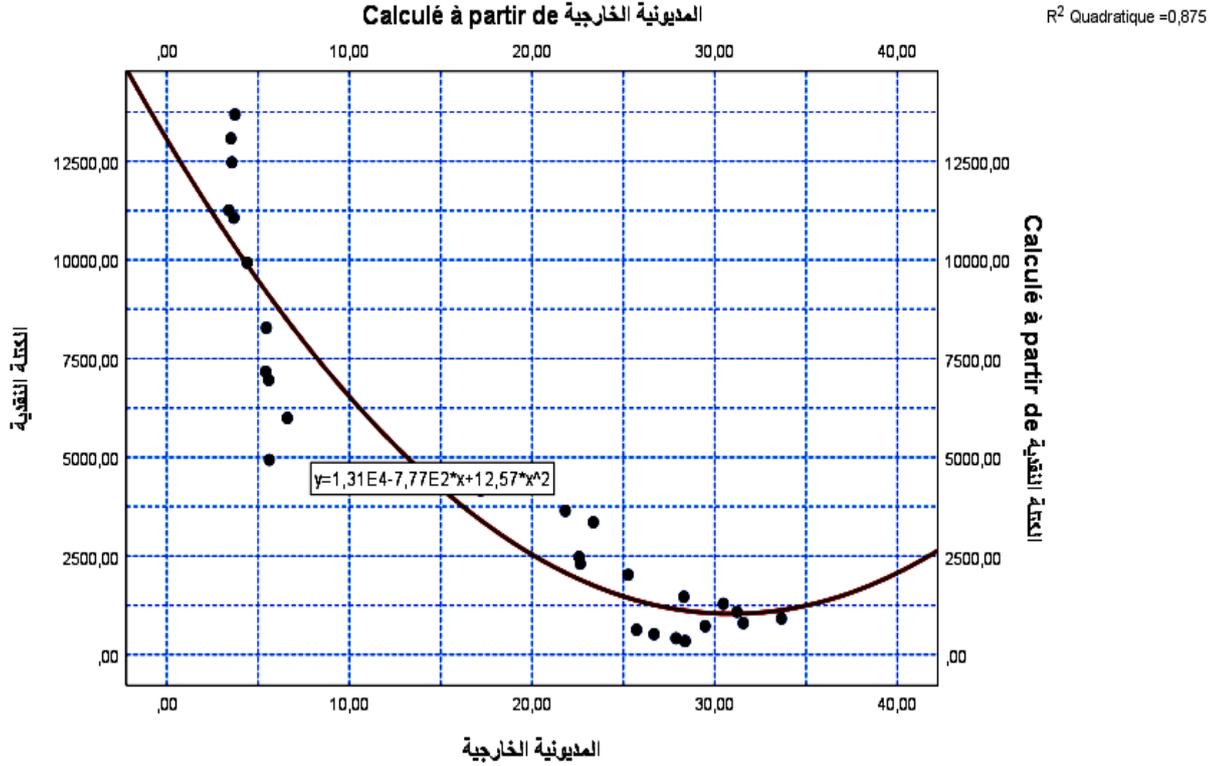
### خلاصة النموذج:

الجدول رقم: (2-19) : خلاصة النموذج

النتيجة	توفر شروط الطريقة المستخدمة			اختبار المعنوية الجزئية	اختبار المعنوية الكلية	جودة التوفيق		النموذج
	أختبار التجانس	الأستقلال الذاتي للبواقي	الإعتدالية	المديونية	AD R- DEUX	R- DEUX		
غير مقبول	متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	0.864	0.875	النموذج الثاني
معادلة النموذج $^2$ (المديونية الخارجية) + 12.570 (المديونية الخارجية) - 777.413 = الكتلة النقدية 13055.316								معادلة النموذج

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

الشكل رقم: (2-14) : النموذج اللاخطي البسيط



المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (04)

### النموذج الثالث

- جودة توفيق النموذج:

الجدول رقم (2-20) : جودة توفيق النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثالث	0.952	0.907	0.894

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع "الكتلة النقدية" والمتغير المستقل "المديونية الخارجية" يساوي 0.952 ومعامل التحديد يساوي 0.907 بمعنى أن المتغير المستقل يستطيع تفسير بما يقارب 90% من تغيرات المتغير التابع الكتلة النقدية والباقي تفسره متغيرات أخرى، في حين كانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.894.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

من أجل معرفة معنوية النموذج الكلية نستخدم الجدول التالي:

جدول رقم (2-21) : معنوية النموذج الكلية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	471865683.399	3	157288561.133	74.457	0.000
البواقي	48586880.241	23	2112473.054		
الكلية	520452563.640	26			

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

من الجدول نلاحظ أن مجموع مربعات الانحدار تساوي إلى 471865683.399 بدرجة حرية 3، وبمتوسط مربعات الانحدار تساوي 157288561.133، وأما مجموع مربعات البواقي يساوي 48586880.241 ودرجة حرية 23، وبمتوسط مربعات البواقي يساوي 2112473.054.

ونلاحظ أن قيمة الاختبار F تساوي 74.457 عند مستوى معنوية اختبار 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل المديونية الخارجية معدوم.

ومن خلاله تتوفر المعنوية الجزئية.

- اختبار المعنوية الجزئية لمعامل النموذج:

من أجل اختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستخدم الجدول التالي:

الجدول (2-22) : المعنوية الجزئية للنموذج

النموذج	المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	18545.311	8.706	0.00
المديونية الخارجية	-2430.683	-3.999	0.001

المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

بالنسبة للثابت : من الجدول نلاحظ أن المعامل الثابت يساوي 18545.311 بقيمة اختبار T المحسوبة تساوي 8.706 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل الثابت معنوي.

بالنسبة لمتغير "المديونية الخارجية" : من الجدول نلاحظ أن معامل التكوين يساوي -2430.683 بقيمة اختبار T المحسوبة التي تساوي إلى -3.999 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أصغر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه معامل المديونية الخارجية معنوي.

ومن خلاله نستنتج أن المعنوية الجزئية متوفرة.

اختبار الاعتدالية للبواقي:

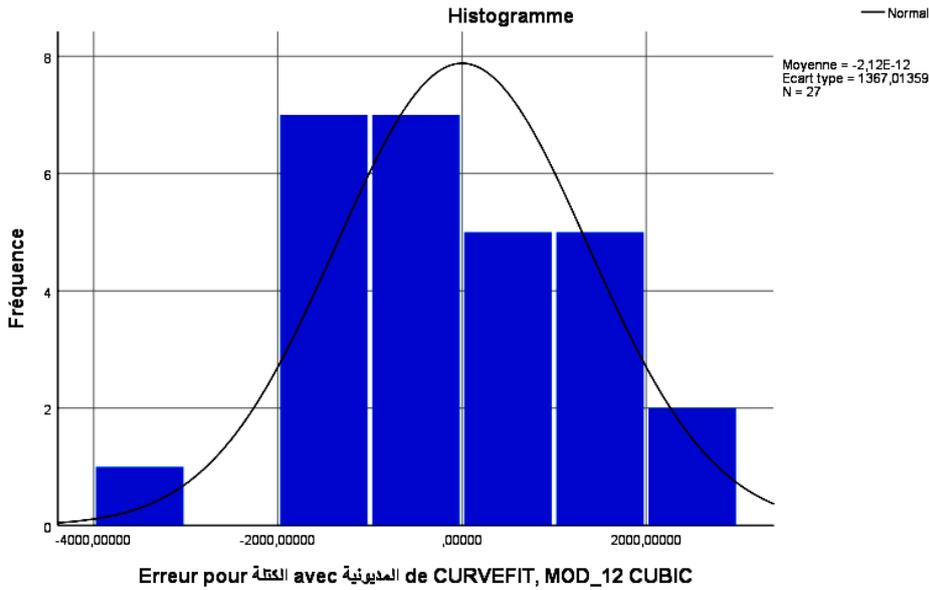
الجدول رقم: (2-23): الإعتدالية للبواقي

اختبار شابيرو-ويليك			
قيمة الاختبار	درجة الحرية	sig مستوى معنوية الاختبار	
0.964	27	0.463	البواقي

المصدر: من إعداد الطالب إعتدالاً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

من الجدول نلاحظ ان قيمة الاختبار الاعتدالية للبواقي يساوي 0.964 بدرجة حرية 27 عند مستوى معنوية اختيار  $\alpha=0.05$  وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  ومنه البواقي تتوزع توزيع طبيعي (الاعتمادية محققة) والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم: (2-15): إعتدالية البواقي



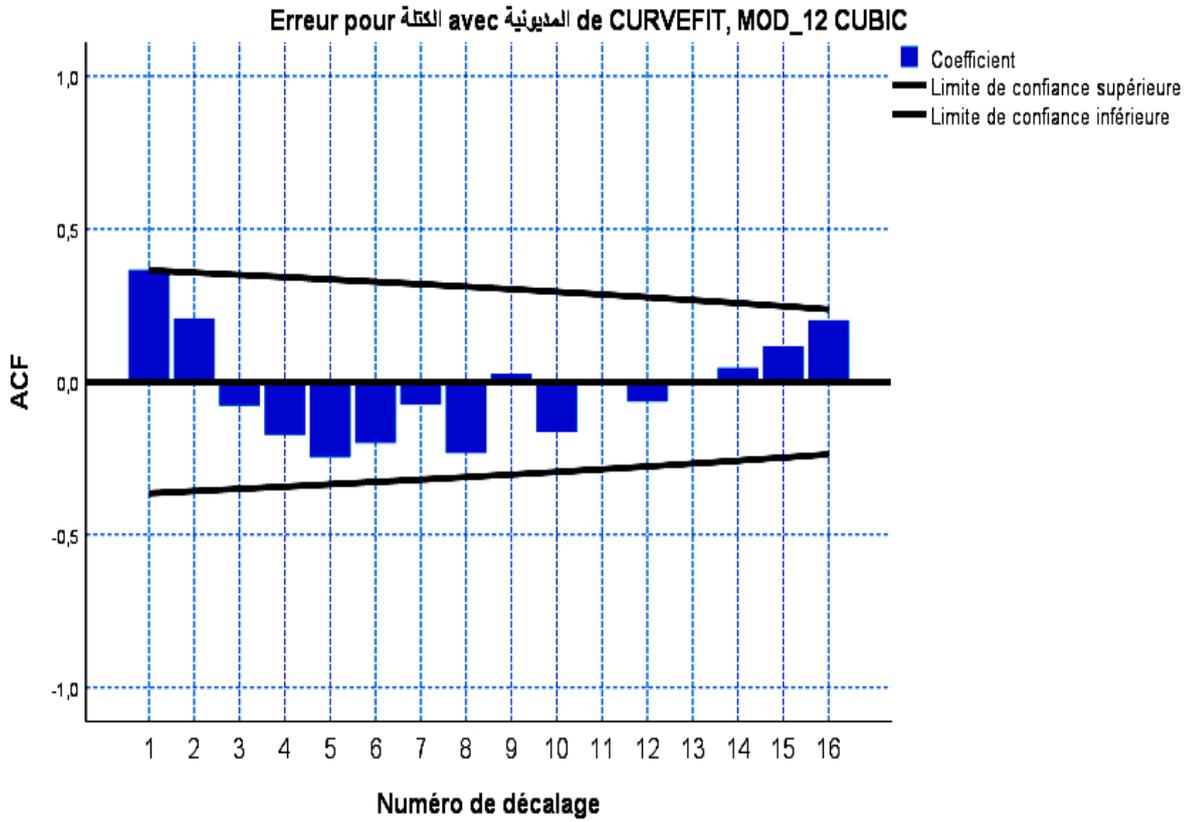
المصدر: من إعداد الطالب إعتدالاً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي

ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار الى ان وجود هذا الارتباط من شأنه ان يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي فان قيمة احصائيات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (T) و (F) و ( $R^2$ ) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.

من الشكل الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي للبقايا (acf) نلاحظ ان معاملات الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة مما يعني أن البقاي مستقلة ذاتيا.

الشكل رقم: (2-16) يوضح دالة الارتباط الذاتي

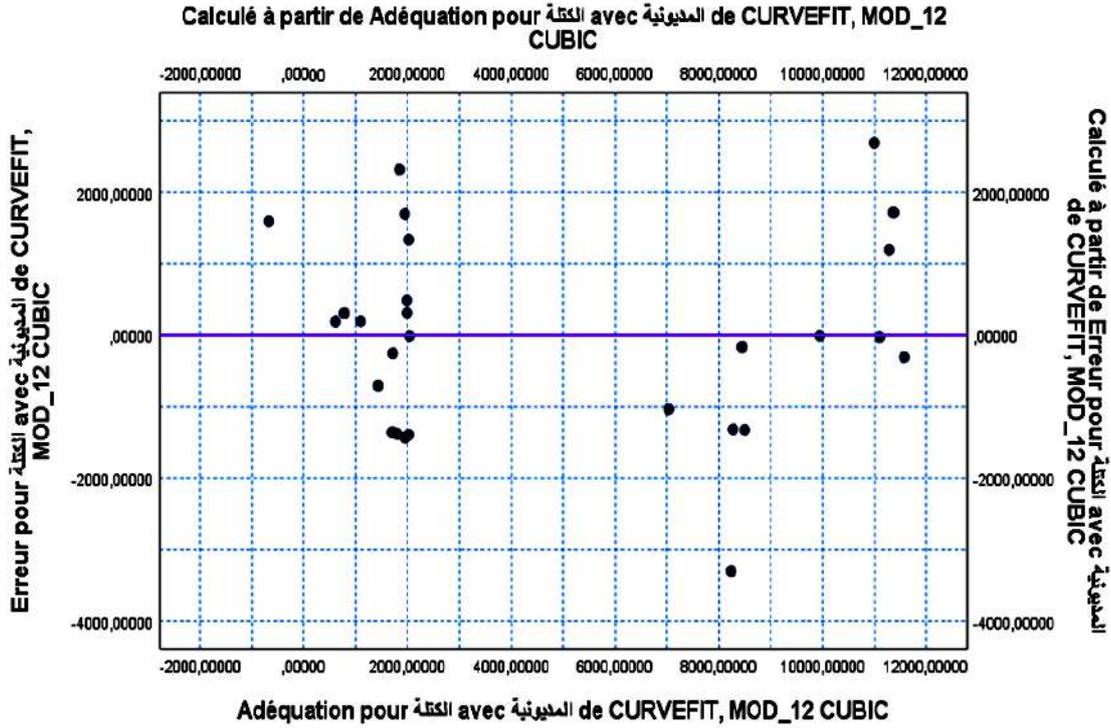


المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

### تجانس البقاي

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه أن يترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البقاي حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة الأمر الذي يجعل النتائج الاستدلالية الإحصائية مشكوك في صحتها. وذلك من خلال فحص شكل انتشار البقاي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع ويظهر من الانتشار أن التوزيع عشوائي وهو ما يعني تجانس البقاي.

الشكل رقم: (2-17) : البواقي بدلالة القيم المعيارية للمتغير التابع



المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

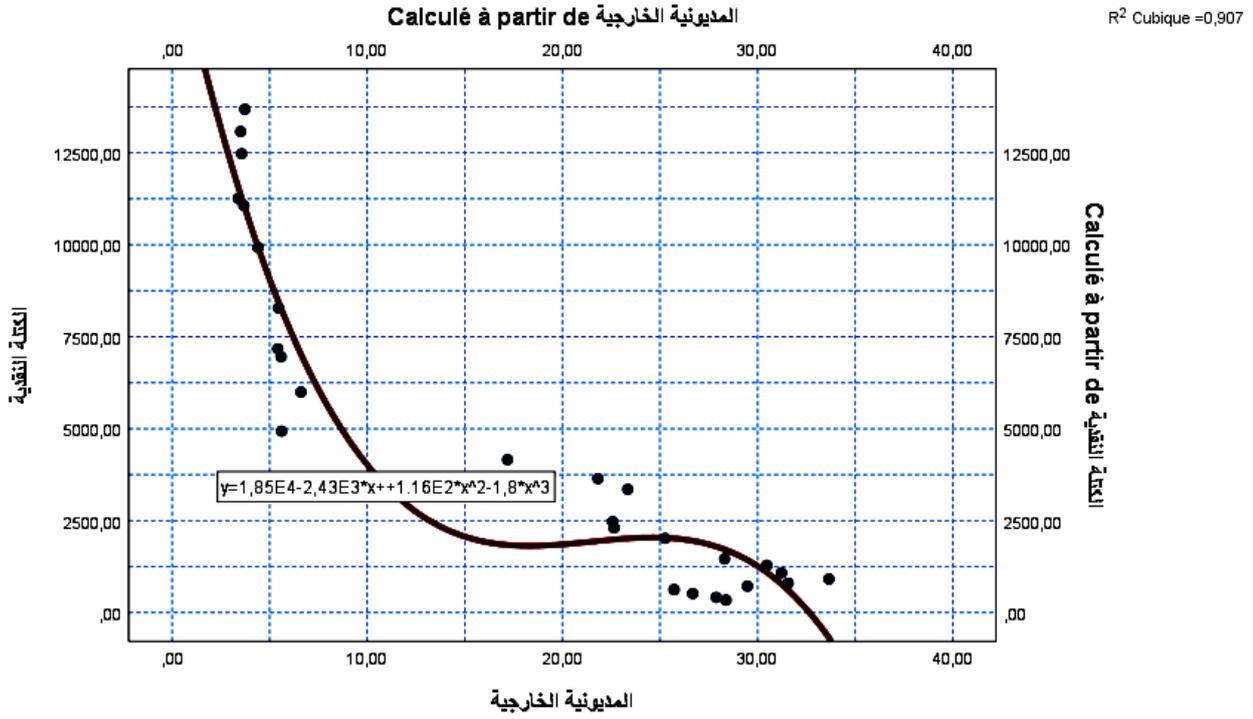
### خلاصة النموذج:

الجدول رقم: (2-24) : خلاصة النموذج

النتيجة	توفر شروط الطريقة المستخدمة			اختبار المعنوية الجزئية	اختبار المعنوية الكلية	جودة التوفيق		النموذج	
	أختبار التجانس	الأستقلال الذاتي للبواقي	الإعتدالية	المدبونية		AD R-DEUX	R-DEUX		
مقبول	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	0.894	0.907	النموذج الأول	
معادلة النموذج	(المدبونية -1.799) (المدبونية الخارجية) +115.791 (المدبونية الخارجية) -2430.683 -18545.311 = الكتلة النقدية <sup>2</sup> الخارجية								

المصدر: من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

الشكل رقم: (2-18) : نموذج انحدار اللاخطي البسيط

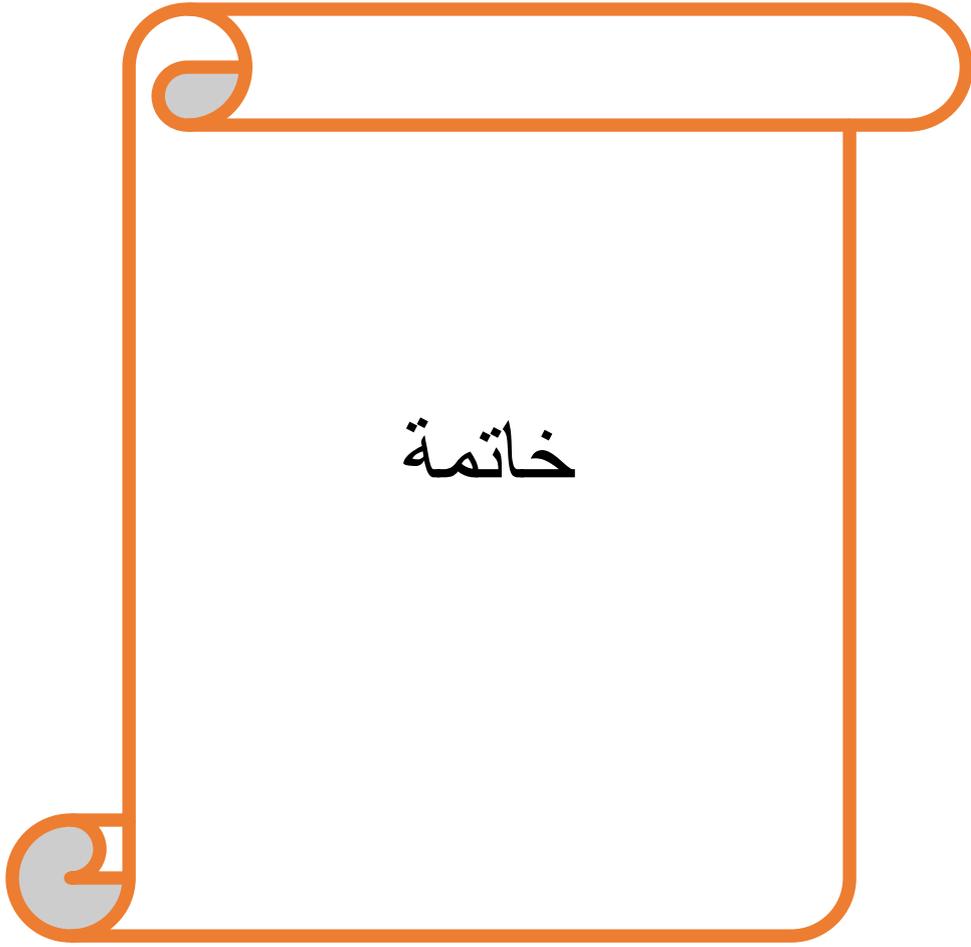


المصدر: من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات برنامج SPSS 25 أنظر الملحق رقم (05)

### خلاصة الفصل:

يمكن القول كخلاصة من هذه الدراسة بأن التحكم في الأسعار ومكافحة التضخم يجب أن يكون عن طريق السياسة النقدية لأنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، وذلك لأنها تلعب دور بارز في تحريك عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية تمثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط. كما أن متغيري الكتلة النقدية والتضخم يعتبران من أهم المحددات المسؤولة عن تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.



خاتمة

## خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم حول استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، حيث تتمثل أهم الأهداف السياسية النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة واستقرار في الأسعار و محاربة البطالة وتحسين ميزان المدفوعات أما أهم أدواتها إعادة الخضم الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوح والإقناع وغيرها. والفصل الثاني كانت لنا نظرة عن تأثير السياسة النقدية في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها النمو الاقتصادي، حيث أظهرنا البداية الحقيقية لانطلاق السياسة النقدية في الجزائر عن طريق قانون النقد والقرض لسنة 1990، الذي أحدث نوعية في سياسة النقدية باعطاء الحقوق الكاملة للبنك المركزي في تحديد هذه الأخيرة، ثم تطرقنا إلى عنصر هام في السياسة النقدية للجزائر وهو العرض النقدي ومقابلتها من سنة 1990-2014، و كانت لنا دراسة تحليلية له و مدى تأثيره على التضخم و بالتالي على النمو الاقتصادي، فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير زيادة ضخ الكتلة النقدية على تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تسبب في ضغوط تضخمية هذه الأخيرة تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار و بالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي، كما درسنا تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الكلية دراسة تحليلية من سنة 1990-2016 من استقرار للأسعار ومحاربة التضخم، تحقيق النمو، التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي، فقد كانت سياسة النقدية دور نسبي في تحسين هذه المتغيرات رغم وجود إصلاحات كبيرة في السياسة النقدية.

## - نتائج البحث

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية و في معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار حيث يوجه الحجم الأكبر من الدخل للاستهلاك الآتي، و بالتالي انخفاض في الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي نتوقف على مدى فعاليتها باعتماد على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمرعاة حجم الإنتاج الحقيقي وكذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين 2% و 3% يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو من خلال تشجيع الادخار والاستثمار.

ب. على السلطات النقدية إتباع إستراتيجية متكاملة في السياسة النقدية، بداية بمعركة جميع المعلومات عن القطاع الحكومي و قطاع العائلات و قطاع الأعمال الخاص والعام، والقطاع المالي والتي تؤثر بالسياسة النقدية وتتأثر بها وعلى السياسة النقدية أن تحتوي على سلسلة أهداف مرتبطة بعضها ببعض حيث تبدأ باختيار هدف أولي مثل هذه القاعدة النقدية أسعار الفائدة، الاحتياطات ثم الهدف الوسيط مثل أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة والمجمعات النقدية، الائتمان الكلي، الناتج الوطني الإجمالي وسعر الصرف و يربط بين الهدف الأولي والهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة، وتحقيق معدل النمو و التوازن في ميزان المدفوعات.

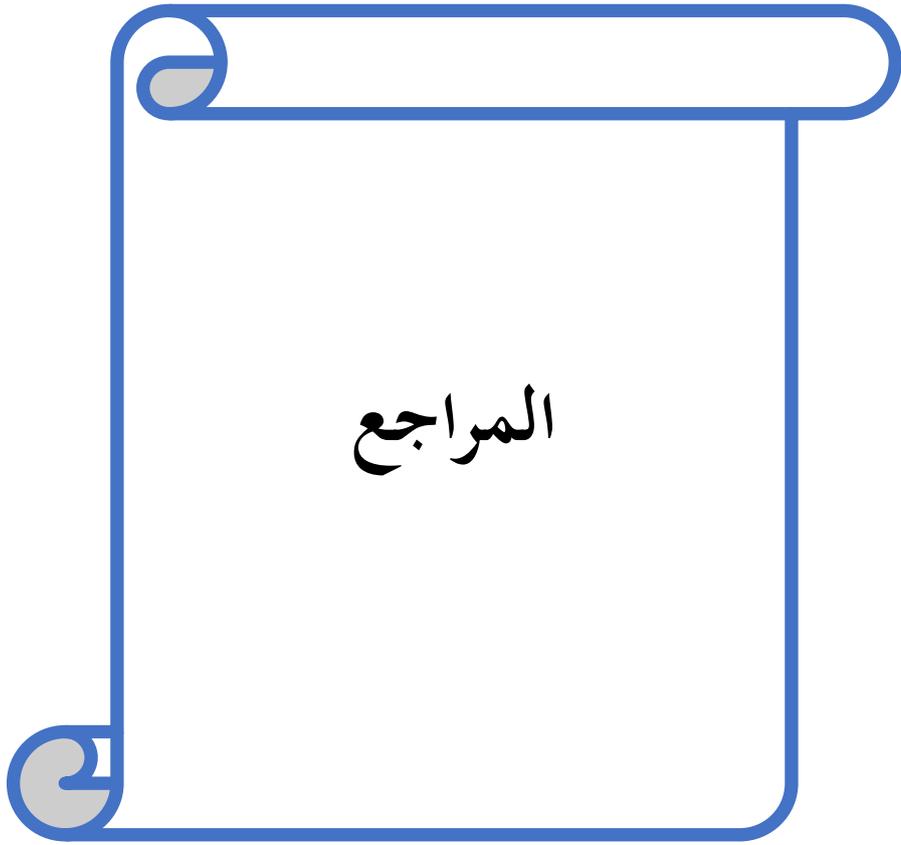
## الإجابة على الفرضيات:

أ. نثبت أن إستقلالية البنك الجزائري يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة إذا توفرت معايير إستقلالية البنك المركزي.

ب. تثبت صحة الفرضية بأن البنك المركزي الجزائري تنقصه الإستقلالية اللازمة حتى يتحقق الإستقرار النقدي في الجزائري، وعليه تطبيق شروط النجاح السياسة النقدية وأدواتها لأن البنك المركزي في الجزائري تتدخل وتضغط السلطة التنفيذية لإعادة تمويل العجز في الميزانية العامة.

### التوصيات

- من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:
- أ- تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين و ماليين دون إدخال الحسابات السياسة، و ذلك التحكم في معدلات التضخم من جهة و توفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.
  - ب- هدف النمو الاقتصادي يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات و نماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.
  - ت- ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و كذا متابعة تطوير كل من السوقين النقدي و المالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة.
  - ث- العمل على دعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات من خلال استخدام الأدوات لانتقائية للسياسة النقدية. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية وأن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي و المالي و يدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.



الكتب باللغة العربية:

- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل، الاردن، 2008.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- دي .كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة: بيروت.
- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- صبحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، غير مؤرخ.
- عبد المجيد قادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك -منهج نقدي ومصرفي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1999 .
- عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات ، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006، دار فيداء.
- محمد لكساسي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر ، مارس 2013.
- ميغاد غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010.
- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2008.

الكتب باللغة الأجنبية:

- Banque d'algerie, évolution économique et monetaive, Rapport 2013.

المذكرات:

- الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل ماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 2004.
- يسري مهدي السامرائي وركريا مطلق الوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية: طرابلس، 1999.

المجلات:

- بلعزوز علي ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد41.
- صالح تومي ، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر ، العدد الثالث.

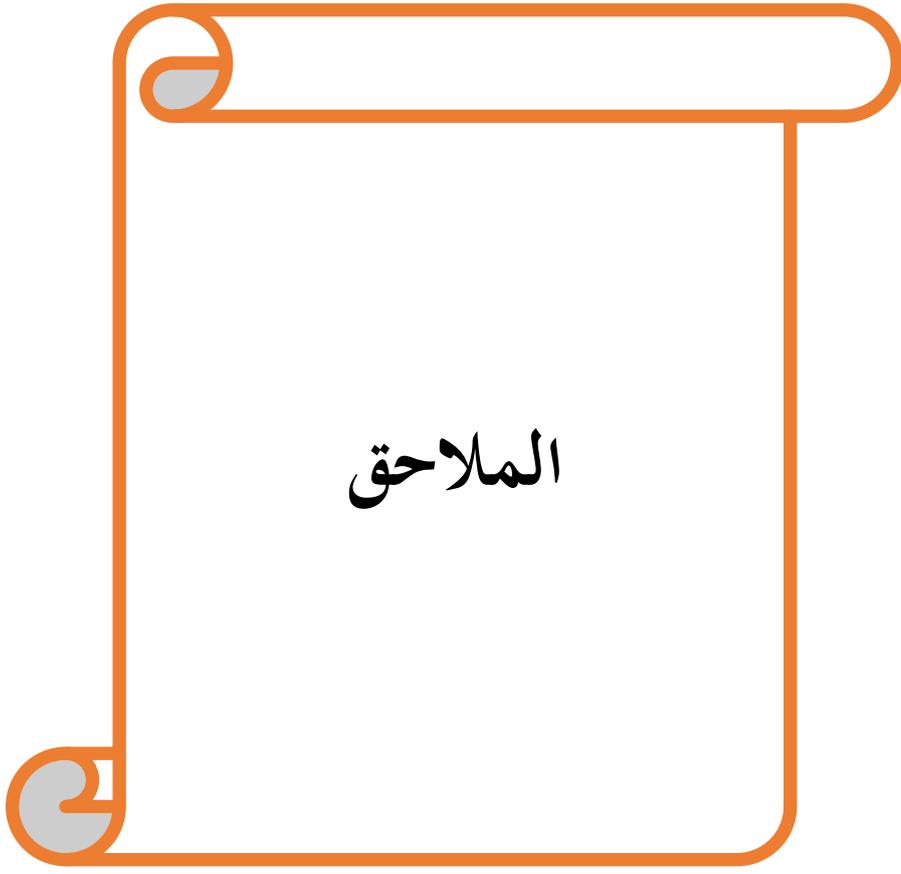
التقارير السنوية:

- التقرير السنوي - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر .

- تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016 ، بتصرف

المواقع الإلكترونية:

- منشور البنك المركزي <http://www.banque of algerie.dz.07/04/> 2014
- بنك الجزائر يجرى تقسيما لحركة النقد متاح <http://www.entv dz/or/index.php> 2014/04/20
- [http :www.bilad –maktobb log.com](http://www.bilad –maktobb log.com)



الملاحق

الملحق رقم: (01) متغيرات الدراسة للمؤشرات

Amies	M2r	inf	teroi	telom	hcr	Amies	M2r	inf	teroi	telom	hcr
1980	93,5062899	9,5178245	1,79060697	12	6,49779615	1998	97,3464719	4,95016164	5,10000361	28,02	0,10772236
1981	92,3980467	14,6548426	2,99999609	13,2	6,01009551	1999	97,3464719	2,64551113	3,20000155	29,3	5,83959921
1982	102,96466	6,54250963	6,40000412	16,3	2,9868839	2000	97,3464719	0,33916319	3,8	28,89	45,2853757
1983	110,973081	5,96716393	5,40000302	13,1	3,34284773	2001	97,3464719	4,22508835	3	27,3	32,0108392
1984	114,02426	8,11639796	5,59999653	8,7	-2,7522499	2002	97,3464719	1,41830192	5,6	25,66	21,5232575
1985	114,418503	10,482287	3,69999725	9,7	-4,70226869	2003	97,3464719	4,26895396	7,2	23,7	32,5473663
1986	102,846099	12,3716092	0,4000001	18	-13,9987083	2004	97,3464719	3,9618003	4,3	17,7	35,2199972
1987	109,509978	7,44126091	-0,69999752	21,4	-5,69000058	2005	97,3464719	1,38244657	5,9	15,3	64,7811672
1988	118,643346	5,91154496	-1,00000549	21,9	-10,434363	2006	97,3464719	2,31432409	1,7	12,3	81,369347
1989	109,357645	9,30436126	4,40000216	18,1	-14,8343625	2007	97,3464719	3,67382727	3,4	13,8	68,9317477
1990	103,523358	16,6525344	0,80000058	19,7	-2,50504887	2008	97,3464719	4,86299053	2,4	11,3	65,7739012
1991	100,770346	25,8863869	-1,20000058	21,2	11,3080589	2009	97,3464719	5,73433341	1,6	10,2	-1,66697562
1992	93,3976382	31,6696619	1,8000023	23,8	2,75176961	2010	97,3464719	3,91304348	3,6	10	22,5142551
1993	96,2535677	20,5403261	-2,10000076	23,15	-2,42387656	2011	97,3464719	4,52176466	2,9	10	36,9326254
1994	86,7914174	29,0476561	-0,89999655	24,36	-6,30324489	2012	97,3464719	8,89458529	3,4	11	30,1958379
1995	71,1996954	29,7796265	3,79999479	28,1	-4,86584745	2013	97,3464719	3,25368418	2,8	9,8	9,72643966
1996	65,95305	18,6790739	4,09999847	27,99	10,7730797	2014	97,3464719	2,91640641	3,8	10,6	-4,86375989
1997	72,9240879	5,73352275	1,09999994	29,2	17,9376989	2015	97,3464719	4,78	3,9	11,2	-3,8236412

الملحق رقم: (02) العلاقة بين المتغير التابع و المستقل

Corrélations					
		معدل التضخيم	معدلا لنمو	المديونية الخارجية	الكتلة النقدية
معدل التضخيم	Corrélation de Pearson	1	-,548**	,530**	-,511**
	Sig. (bilatérale)		,003	,004	,006
	N	27	27	27	27
معدل النمو	Corrélation de Pearson	-,548**	1	-,160	,284
	Sig. (bilatérale)	,003		,426	,152
	N	27	27	27	27
المديونية الخارجية	Corrélation de Pearson	,530**	-,160	1	-,917**
	Sig. (bilatérale)	,004	,426		,000
	N	27	27	27	27
الكتلة النقدية	Corrélation de Pearson	-,511**	,284	-,917**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	,152	,000	
	N	27	27	27	27

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم : (03) يمثل مخرجات الإنحدار النموذج الأول

Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,917 <sup>a</sup>	,840	,834	1824,45260	,406

a. Prédicteurs : (Constante),

b. Variable dépendante :

ANOVA <sup>a</sup>					
Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	437236881,838	1	437236881,838	131,357	,000 <sup>b</sup>
de Student	83215681,802	25	3328627,272		
Total	520452563,640	26			

a. Variable dépendante :

b. Prédicteurs : (Constante),

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			
1 (Constante)	11138,161	651,340			17,100	,000
المدىونية الخارجية	-355,824	31,046	-,917		-11,461	,000

a. Variable dépendante : الكتلة النقدية

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Standardized Residual	,083	27	,200*	,986	27	,969

\*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم: (04) يمثل مخرجات الإنحدار النموذج الثاني

Récapitulatif des modèles

R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
,935	,875	,864	1647,946

المدىونية الخارجية La variable indépendante est

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Régression	455275170,593	2	227637585,296	83,822	,000
Résidu	65177393,047	24	2715724,710		
Total	520452563,640	26			

المدىونية الخارجية La variable indépendante est

Coefficients

	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta			

المديونية الخارجية	-777,413	165,968	-2,003	-4,684	,000
المديونية الخارجية 2**	12,570	4,877	1,102	2,577	,017
(Constante)	13055,316	948,411		13,765	,000

#### Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
avec الكتلة Erreur pour de CURVEFIT, المديونية MOD_10 QUADRATIC	,134	27	,200*	,969	27	,569

\*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

#### الملحق رقم: (05) يمثل مخرجات الإنحدار النموذج الثالث

#### Récapitulatif des modèles

R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
,952	,907	,894	1453,435

La variable indépendante est المديونية الخارجية.

#### ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Régression	471865683,399	3	157288561,133	74,457	,000
Résidu	48586880,241	23	2112473,054		
Total	520452563,640	26			

La variable indépendante est المديونية الخارجية.

#### Coefficients

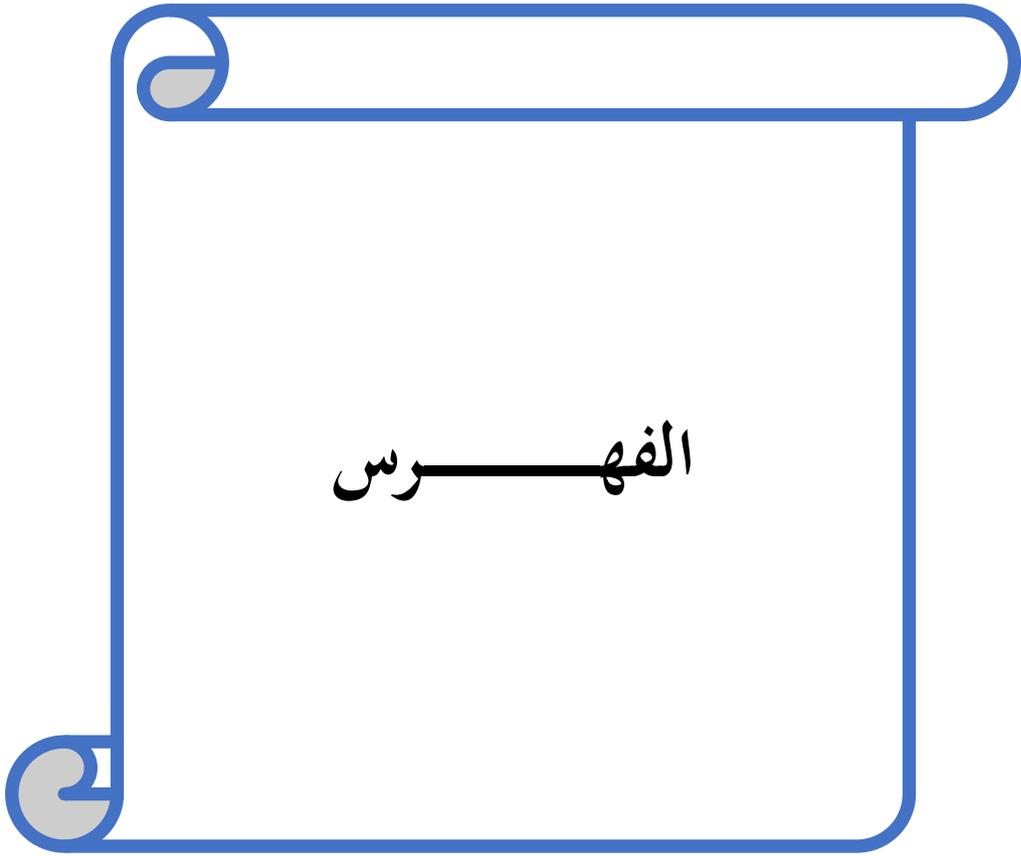
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.
	B	Erreur standard	Bêta	t	
المديونية الخارجية	-2430,683	607,831	-6,261	-3,999	,001
المديونية الخارجية 2**	115,791	37,083	10,150	3,122	,005
المديونية الخارجية 3**	-1,799	,642	-4,907	-2,802	,010
(Constante)	18545,311	2130,121		8,706	,000

## Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
avec الكتلة Erreur pour de CURVEFIT, المديونية MOD_12 CUBIC	,113	27	,200*	,964	27	,463

\*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors



الفهرس:

III	الإهداء.
IV	الشكر.
V	ملخص.
VI	قائمة المحتويات.
VII	قائمة الجداول.
VIII	قائمة الأشكال البيانية.
72	قائمة الإختصارات.
72	قائمة الملاحق.
أ	المقدمة.

الفصل الأول الجانب النظري

5	مقدمة الفصل
6	المبحث الأول: الإطار العام لإستقلالية البنك المركزي.
6	المطلب الأول: ماهية البنك المركزي وخصائصه.
8	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي.
8	المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي وطرق قياسها.
11	المبحث الثاني: السياسة النقدية مفهومها وأدواتها.
11	المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية.
15	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.
18	المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية.
20	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
20	المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية.
21	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
21	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة.
22	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

25	مقدمة الفصل
26	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
26	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.
29	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
29	المطلب الأول: الدراسة الإحصائية للمؤشرات.

29	أولاً: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.....
31	ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي.....
32	ثالثاً: هدف التشغيل.....
34	رابعاً: تحقيق التوازن الخارجي.....
38	خامساً: تطور الكتلة النقدية.....
42	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة.....
42	المطلب الأول: دراسة قياسية لمحددات الكتلة النقدية.....
58	خلاصة الفصل.....
60	الخاتمة.....
63	قائمة المراجع.....
66	قائمة الملاحق.....
72	الفهرس.....